



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم الاقتصاد والتسيير وعلوم التجارية

تخصص: محاسبة وجباية

بمعنوان:

أثر البرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد
(دراسة حالة شركة SARL DML PRO بالجزائر العاصمة 2023-2026)

من إعداد الطالب: مجاهد حسين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026-05-21

أمام اللجنة "مكونة من سادة "

قويدي ميادة	أستاذ محاضرة (أ)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
صغراوي رفيقة	أستاذ محاضرة (أ)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
بوزيد عصام	أستاذ محاضرة (ب)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم الاقتصاد والتسيير وعلوم التجارية

تخصص: محاسبة وجباية

بعنوان:

أثر البرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد

(دراسة حالة شركة SARL DML PRO بالجزائر العاصمة 2023-2026)

من إعداد الطالب: مجاهد حسين

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2026-05-21

أمام اللجنة "مكونة من سادة "

قويدري ميادة	أستاذ محاضرة (أ)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
صغراوي رفيقة	أستاذ محاضرة (أ)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
بوزيد عصام	أستاذ محاضرة (ب)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026



الشكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة صغراوي رفيقة، التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيّمة ونصائحها السديدة، وكانت خير سند طوال فترة إنجاز هذه المذكرة، فجزاها الله عنا كل خير.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، الذين ساهموا في تكويننا العلمي والمعرفي طيلة مشوارنا الدراسي، وكان لهم الفضل الكبير فيما وصلنا إليه. ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، كلٌ باسمه وصفته، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات قيّمة لإثراء هذا العمل.

وفي الأخير، أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الحمد لله الذي وفقني وأعانني ومنحني القوة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع، فله سبحانه وتعالى الفضل أولاً وآخراً، وبه تتم الصالحات.

إلى والدتي العزيزة،

إلى من كانت دعواتها الصادقة ترافقني في كل خطوة، وإلى من سهرت الليالي من أجل راحتي ونجاحي، إلى القلب الحنون الذي غمرني بالمحبة والاهتمام والتضحية دون مقابل، أهديك يا أمي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفاناً بجميلك الذي لا يمكن للكلمات أن توفييه حقه.

أسأل الله أن يحفظك ويدعم عليك الصحة والعافية، وأن يجعلني دائماً مصدر فخر واعتزاز لك.

إلى والدي العزيز، إلى من علمني معنى الصبر والكفاح وتحمل المسؤولية، وكان سندي وداعمي في مختلف مراحل حياتي، أهديك هذا الإنجاز المتواضع تقديراً لما قدمته من تعب وجهد وتضحيات من أجل مستقبلي.

أسأل الله أن يبارك في عمرك، وأن يجزيك عني خير الجزاء، وأن يدعم عليك الصحة والعافية.

إلى جدي العزيز يوسف المجاهد وجدتي الغالية،

رحمكما الله رحمة واسعة وأسكنكما فسيح جناته، فقد كنتم مصدر حنان ودعاء وبركة في حياتي، ولا تزال ذكراكما الطيبة راسخة في قلبي لا تفارقني.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل صدقة جارية لكما، وأن يجمعنا بكما في جنات النعيم.

إلى أخي الفاضل، وإلى جميع أفراد أسرتي الكريمة كلٌّ باسمه ومكانته،

الذين كانوا دائماً مصدر دعم ومحبة وتشجيع، وشاركوا معي لحظات التعب والأمل والنجاح، أهديك هذا العمل المتواضع بكل حب وامتنان، فوجودكم في حياتي نعمة عظيمة أحمد الله عليها في كل حين .

إلى خالتي الغالية،

التي كانت لي بمثابة الأم الثانية بحنانها واهتمامها ودعواتها الصادقة، وإلى زوجها المرحوم محمد عبيد رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته، الذي كان مثلاً للطيبة وحسن المعاملة، أهديكما هذا العمل عرفاناً بالمحبة والفضل والدعم الذي وجدته منكما. رحم الله الفقيد وأسكنه الفردوس الأعلى، وحفظ الله خالتي وأدام عليها الصحة والعافية .

إلى عمتي الغالية،

التي كانت دائماً مثلاً للمحبة والاهتمام والتشجيع، ولم تبخل علي يوماً بكلماتها الطيبة ودعواتها الصادقة، أهديك هذا العمل المتواضع تعبيراً عن خالص الامتنان والتقدير، وأسأل الله أن يدعم عليك الصحة والسعادة وراحة البال.

إلى عمي العزيز مسعود وحرمة الكريمة،

اللذين استقبلاني في بيتهما الدافئ خلال سنوات الدراسة في المرحلة المتوسطة، وأحاطاني بالرعاية والاهتمام وكأنني واحد من أبنائهما، وكان لهما فضل كبير في توفير جو من الطمأنينة والدعم ساعدني على مواصلة دراستي بكل عزيمة، أهديكما هذا العمل المتواضع عربون وفاء وتقدير لما قدمتماه لي من خير واهتمام.

جزاكم الله عني كل خير وبارك لكما في حياتكما.

وإلى كل من ساعدني بكلمة طيبة، أو نصيحة صادقة، أو دعاء خالص من القلب، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، أهدي هذا الجهد المتواضع، راجياً من الله تعالى دوام التوفيق والسداد

مجاهد حسين بن محمد بن يوسف بن عمارة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى أثر البرنامج التقديري للواردات في تقليص فاتورة الاستيراد باعتبارها مؤشراً مهماً على تبعية الاقتصاد الوطني للخارج. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة آلية تطبيق البرنامج وتحليل نتائجه من خلال دراسة حالة. وتوصلت إلى أن البرنامج ساهم نسبياً في ترشيد عمليات الاستيراد وتقليص الفاتورة، غير أن فعاليته بقيت محدودة بسبب ضعف الإنتاج المحلي وبعض الاختلالات في السوق. وأوصت الدراسة بضرورة دعم الإنتاج الوطني وتحسين آليات تطبيق البرنامج لتحقيق التوازن بين تقليص الواردات وتلبية حاجيات السوق المحلية.

الكلمات المفتاحية : برنامج تقديري للواردات ، فاتورة إستيراد ، ترشيد واردات ، تجارة خارجية ، حماية إقتصادية .

Abstract :

This study summarizes the impact of the import quota program on reducing the import bill, considering it an important indicator of the national economy's dependence on foreign markets. The study adopted a descriptive and analytical approach to examine the implementation mechanism of the program and analyze its results through a case study. The findings showed that the program contributed relatively to rationalizing import operations and reducing the import bill. However, its effectiveness remained limited due to weak local production and certain market imbalances. The study recommended supporting national production and improving the implementation mechanisms of the program in order to achieve a balance between reducing imports and meeting the needs of the local market. In light of these findings, the study recommends supporting national production and improving the implementation mechanism of the program in a way that achieves a balance between reducing imports and meeting the needs of the local market.

Keywords : Estimated Import Program - *Import Invoice* - *Import Optimization* - *External Trade* - Economic Safeguarding

البيان	الصفحة
الملخص	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	57
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لأثر البرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد	
تمهيد	2
المبحث الأول : البرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة لموضوع الدراسة	15
خلاصة	24
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لأثر للبرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد	
تمهيد	27
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	28
المبحث الثاني : تحليل النتائج وتفسيرها	35
خلاصة	44
الخاتمة	46
المراجع	53

57	قائمة الملاحق
67	الفهرس

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	22
2	تحليل وتفسير النتائج	38
3	تفسير نتائج الجداول الإحصائية و البيانات	41

قائمة الأشكال و الرسوم البيانية

الرقم	البيان	الصفحة
1	هيكل تنظيمي للمؤسسة	29
2	منحنى بياني يمثل تطور قيمة الواردات في ظل البرنامج التقديري 2026-2023	39

قائمة الملاحق

الرمز	البيان	الصفحة
1	برنامج التقديري للواردات سداسي الأول 2026	57
2	برنامج التقديري للواردات سداسي الثاني 2025	61
3	إختيار بنك التوطين	63

المقدمة

توطئة

تعدّ التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي وضمان توازنها المالي، حيث تمثل الواردات جزءاً مهماً من هذه المنظومة، لما لها من دور في تلبية حاجيات السوق المحلية من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً بالكميات أو بالجودة المطلوبة. غير أن الارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد يشكل تحدياً حقيقياً أمام صانعي السياسات الاقتصادية، خاصة في الدول النامية، لما يترتب عنه من ضغط على ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات الصرف.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تبني أدوات تحليلية وتقديرية تساعد على التحكم في حجم الواردات وترشيدها، من خلال بناء نماذج وبرامج تقديرية قادرة على التنبؤ بمستوى الواردات المستقبلية بناءً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة. ويُعدّ البرنامج التقديري للواردات من بين أهم هذه الأدوات، حيث يسمح بفهم ديناميكية الاستيراد وتحليل محدداته، بما يساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر فعالية.

يهدف هذا الفصل إلى عرض الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالبرنامج التقديري للواردات وتأثيره على فاتورة الاستيراد، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية، والنماذج الاقتصادية المعتمدة في تقدير الواردات، إضافة إلى استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، سواء على المستوى الدولي أو المحلي. كما سيتم تسليط الضوء على الجوانب التطبيقية للبرنامج التقديري، مع إبراز دوره في دعم السياسات الاقتصادية وتحسين إدارة الواردات.

إشكالية الدراسة :

إلى أي مدى يساهم تطبيق البرنامج التقديري للواردات في ترشيد وتقليص فاتورة الإستيراد ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على حجم الواردات؟
- ما طبيعة العلاقة بين البرنامج التقديري للواردات وفاتورة الاستيراد؟
- ما مدى دقة النماذج التقديرية المستخدمة في التنبؤ بالواردات؟
- ما مدى فعالية البرنامج التقديري للواردات كأداة لتقليص العجز في الميزان التجاري .

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرنامج التقديري للواردات وحجم فاتورة الاستيراد.
- يعتمد حجم الواردات بشكل أساسي على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل الدخل الوطني، سعر الصرف، ومستوى الإنتاج المحلي.
- تساهم النماذج التقديرية في تحسين دقة التنبؤ بالواردات مقارنة بالأساليب التقليدية.
- يساهم استخدام البرنامج التقديري للواردات في ترشيد السياسات الاقتصادية وتقليل الضغوط على ميزان المدفوعات.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الواردات في الاقتصاد الوطني، لما لها من تأثير مباشر على التوازنات الاقتصادية الكبرى، خاصة ميزان المدفوعات واحتياطيات الصرف. وفي ظل التزايد المستمر لفاتورة الاستيراد، تبرز الحاجة إلى أدوات تحليلية دقيقة تساعد في فهم سلوك الواردات والتنبؤ بتطورها. وتتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب منها :

- تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بموضوع تقدير الواردات، من خلال تسليط الضوء على النماذج التقديرية المستخدمة وتحليل مدى فعاليتها، مما يوفر مرجعاً علمياً يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية.
- تساعد نتائج هذه الدراسة صانعي القرار في وضع سياسات اقتصادية أكثر فعالية للتحكم في الواردات وترشيدها، بما يحدّ من تفاقم فاتورة الاستيراد ويحافظ على استقرار الاقتصاد الوطني.
- تبرز الدراسة الدور الذي يلعبه البرنامج التقديري للواردات كأداة عملية في التنبؤ بحجم الاستيراد، مما يساهم في تحسين عملية التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرارات المبنية على أسس علمية.
- تُمكن هذه الدراسة من دعم التوجه نحو تقليل التبعية للخارج، من خلال فهم أفضل لمحددات الواردات، والعمل على تعزيز الإنتاج المحلي كبديل للاستيراد

أهداف الدراسة :

- التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالواردات والتجارة الخارجية وفاتورة الاستيراد
- إبراز دور البرنامج التقديري في ترشيد السياسات الاقتصادية والحد من تفاقم فاتورة الاستيراد.

- تحليل العلاقة بين البرنامج التقديري للواردات وفاتورة الاستيراد.

مبررات اختيار الموضوع :

- الميول الشخصي للموضوع و الرغبة في دراسته نظرا لحدثة ورواج الموضوع بين المتعاملين الاقتصاديين
- ندرة في الدراسات التي تناولت موضوع البرنامج التقديري للإستيراد
- إرتباط موضوع البحث بتخصصنا
- في ظل التحولات الاقتصادية، أصبح من الضروري الاعتماد على نماذج وبرامج تقديرية تساعد على التنبؤ بحجم الواردات، بدل الاكتفاء بالأساليب التقليدية، وهو ما يبرز أهمية هذا الموضوع.
- يساهم هذا الموضوع في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات الاقتصادية في ترشيد الواردات وتقليل الضغط على الاقتصاد الوطني .

حدود الدراسة :

- الحدود الموضوعية : تناولت الدراسة موضوع أثر البرنامج التقديري على تقليص فاتورة الإستيراد
- الحدود المكانية : شركة DML PRO التابعة لمجمع CPH
- الحدود الزمانية : تحددت الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة النظرية شهر أبريل 2026 –و أنجزت الدراسة الميدانية في شهر ماي 2026 ، حيث جرى خلالها تنفيذ الجانب التطبيقي من البحث .

منهج الدراسة :

تماشيا مع طبيعة الموضوع و الإشكاليات المطروحة و إستخلاص النتائج حول الفرضيات المطروحة ، إرتأيت الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي ، فالوصفي تم إستخدامه لإبراز المفاهيم المتعلقة البرنامج التقديري وتقليص فاتورة الإستيراد ، كما إستخدمت منهج دراسة حالة وهو المنهج الذي يناسب دراستنا التطبيقية فاستخدم في تحليل مختلف النتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي ، كما أستخدم المنهج المقارن لإظهار الفوارق بين النتائج المستخلصة بين السنوات السابقة قبل تطبيق البرنامج التقديري للإستيراد .

هيكلية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على إشكالية الدراسة و إختبار صحة فرضياتها ، بدأت الدراسة بمقدمة تمهد الموضوع وانتهت بخاتمة تتضمن أبرز النتائج و التوصيات ويتخلل ذلك فصلين رئيسيين و ذلك وفق لمنهجية IMRAD ، تناولت محاور الدراسة على النحو التالي :

الفصل الاول : تطرقت إلى مختلف الأدبيات النظرية و التطبيقية لأثر البرنامج التقديري على تقليص فاتورة الإستيراد ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول الادبيات النظرية للبرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد ، بينما خصص المبحث الثاني لإستعراض الادبيات التطبيقية للدراسة المتمثلة في الدراسات السابقة ، مع إجراء مقارنة بينها و بين الدراسة الحالية لتحديد أوجه التشابه و الإختلاف

الفصل الثاني : المختص للجانب التطبيقي ، فيتضمن بدوره مبحثين رئيسيين يستعرض المبحث الأول الطريقة والأدوات المستعملة للدراسة ، اما المبحث الثاني فيتعلق بعرض وتحليل نتائج الدراسة و مناقشتها مقارنة بنتائج الدراسة السابقة .

صعوبة الدراسة :

- صعوبة الحصول على معطيات ذات علاقة بموضوع الدراسة من طرف المؤسسة المعنية بالدراسة .
- ضيق الوقت في إنجاز هذه الدراسة
- ندرة الدراسات المتعلقة بالموضوع ، رغم أهميته وحداثته
- قلة المراجع حول البرنامج التقديري للإستيراد

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية و التطبيقية لأثر البرنامج التقديري على
تقليص فاتورة الإستيراد

تمهيد

يُعدّ البرنامج التقديري للواردات من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول لتنظيم عمليات الاستيراد والتحكم في حجم الواردات بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الوطنية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بارتفاع فاتورة الاستيراد وتأثيرها على ميزان المدفوعات والاحتياجات من العملة الصعبة. وقد ازدادت أهمية هذا البرنامج في الاقتصادات النامية التي تسعى إلى تقليص درجة التبعية للخارج وتعزيز الإنتاج الوطني كبديل للسلع المستوردة.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري والتطبيقي المتعلق بأثر البرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الاستيراد، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبرنامج التقديري والواردات، وبيان أهدافه وآليات تطبيقه، إضافة إلى إبراز العلاقة بينه وبين التحكم في فاتورة الاستيراد. كما سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، قصد الاستفادة من نتائجها وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لأثر البرنامج التطبيقي للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد

يُعتبر البرنامج التقديري للواردات من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة من أجل التحكم في عمليات الاستيراد والحد من الارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية وتراجع الموارد المالية. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالبرنامج التقديري للواردات، مع توضيح دوره وأثره في تقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول : عموميات التجارة الخارجية

الفرع الاول : مفهوم التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث تعتبر هذا المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، لذلك وجب التعريف بالطبيعة الخاصة بها

تعريف التجارة الخارجية :

تمثل التجارة الخارجية كل من عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها، ولها صور ثلاثة تتمثل في إنتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد أو حكومات ومنظمات اقتصادية لوحدات سياسية مختلفة، وتسمى بالتجارة الدولية أو التجارة العالمية أحيانا.

ويمكن النظر إلى التجارة الخارجية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات السلعية المنظورة، التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أقنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه،

خدمات التأمين الدولي، حركة السفر والسياحة العالمية، الخدمات المصرفية الدولية، حقوق نقل الملكية الفكرية، وكذلك نقل التكنولوجيا.¹

الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية

تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم إلى أصول المشكلة الاقتصادية، والمتمثلة في مشكلة الندرة النسبية، فالحقيقة المسلم بها حاليا على المستوى العالمي مهما اختلفت الأنظمة السياسية للدول، هو عدم القدرة على إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ولفترة طويلة من الزمن، ألن اتباعها يضغط على امكانيات الدولة الاقتصادية والجغرافية في سبيل تحقيق الاحتياجات مما يسبب عجزها، ومهما كان اتجاه الدول لتحقيق هذه السياسة فلن تكون قادرة على العيش في عزلة عن الدول الأخرى، فليس بإمكانها أن تنتج ما تحتاجه من السلع دون التخصص في الإنتاج، الذي يعتمد على الظروف الطبيعية² والاقتصادية، وبالتالي يتم الإنتاج والتبادل بمنتجات دول أخرى وفق تكلفة أو نفقة يصبح عندها الاستيراد والتصدير مع الخارج مناسب.

وعليه يمكن إيراد الأسباب التالية بقيام التجارة الخارجية:

- اختلاف الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات
- اختلاف البيئة بين الدول، مما يؤدي لإختلاف تكاليف إنتاج السلع
- إختلاف مستويات التكنولوجيا من دولة لأخرى
- عدم إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي
- وجود فوائض للإنتاج قابلة للتصدير
- تحقيق حجم هائل من الأرباح في إطار التجارة الخارجية
- رفع مستويات المعيشة للدول

¹ سعيد أحسن ، تقنيات التجارة الخارجية ، مطبوعة ، جامعة قسنطينة ، 2019 ، ص 4 .

² نفس المرجع

الفرع الثالث : أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الإستراتيجية إلى دولة، نظرا لأهميتها المتمثلة في :

- تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي انطلاقا من التخصيص وتقسيم العمل
- زيادة حجم التعاون بإقامة علاقات الصداقة بين الدول المتعامل معها
- زيادة حجم مكاسب من خلال الحصول على السلع بتكلفة أقل مما لو تم انتاجها محليا
- زيادة المنافذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، مما يربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض
- إزالة الحدود وتقصير المسافات باعتماد العولة السياسية لمحاولة جعل العالم كقرية واحدة وجديدة
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية من منطلق تساوي كمية العرض بالطلب المحلي
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات بما يسمح بإشباع الإحتياجات
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، لإرتباطها بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، إضافة إلى مستويات الدخل المحققة فيها وقدرتها على الإستيراد، مما يعكس رصيد العملات الأجنبية للدولة وأثره على ميزانها التجاري
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الضرورية لبناء اقتصاديات قوية، تعزز عملية التنمية الشاملة

المطلب الثاني : ماهية البرنامج التقديري للواردات PPI

الفرع الأول : تعريف البرنامج التقديري للإستيراد

البرنامج التقديري للإستيراد هو وثيقة أو خطة تنظيمية تضعها الدولة (عادة سنوياً أو نصف سنوياً) لتقدير وحصر احتياجاتها من الواردات خلال فترة معينة.

يُعد البرنامج التقديري للإستيراد من أهم الآليات التنظيمية المعتمدة في الجزائر في مجال التجارة الخارجية، إذ يهدف إلى تحديد الاحتياجات المستقبلية من السلع المستوردة بشكل مسبق ومنظم. ويأتي هذا الإجراء في إطار سياسة الدولة الرامية إلى ترشيد الاستيراد، وضبط حركة الواردات بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في السوق .

يُعد البرنامج التقديري للاستيراد (PPI) من أهم الآليات التنظيمية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في إطار ضبط التجارة الخارجية، حيث يُلزم المتعاملين الاقتصاديين بتقديم تصور مسبق حول عمليات الاستيراد التي يعتزمون القيام بها خلال فترة زمنية محددة¹. وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات الجزائرية، وثائق رسمية.

ويتضمن هذا البرنامج معلومات دقيقة تتعلق بطبيعة السلع، كمياتها، وقيمتها التقديرية، إضافة إلى بيانات تعريفية بالمؤسسة المستوردة، ويُعتبر شرطاً أساسياً لإتمام عمليات التوطين البنكي¹

الفرع الثاني : أهداف البرنامج التقديري للاستيراد وأهميته في التجارة الخارجية

1/ أهداف البرنامج التقديري للاستيراد :

يهدف البرنامج التقديري للاستيراد (Programme prévisionnel d'importation) إلى تنظيم عمليات التجارة الخارجية في الجزائر، ضبط الاستيراد لتلبية الاحتياجات الحقيقية، والحد من الاستيراد العشوائي. يتم ذلك عبر توثيق التوقعات عبر منصة وزارة التجارة الخارجية لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وحماية العملة الصعبة

- ضبط وتنظيم الواردات: تحديد الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات والسلع الضرورية لتفادي العشوائية.
- عقلنة النفقات وحماية العملة الصعبة: التحكم في تدفقات الاستيراد، خاصة في ظل محدودية احتياطي الصرف، للحد من الإنفاق المفرط.
- تنقية النسيج الاقتصادي: ربط الاستيراد بالنشاط الفعلي، مما يقضي على الممارسات الصورية (استيراد دون إنتاج).
- تشجيع الإنتاج الوطني: حماية المنتجات المحلية من خلال استيراد المواد الأولية فقط عند الحاجة.
- توفير قاعدة بيانات دقيقة: الحصول على رؤية استباقية دقيقة لمستويات المخزون والاحتياجات.
- الحد من التضخم: ضمان توازن السوق عبر إدارة التدفقات السلعية²

2/ أهمية البرنامج في التجارة الخارجية

¹ بنك الجزائر ، السياسة النقدية ، تعليمات التوطين البنكي ، الرابط www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الإطلاع ، 2026-04-25.

² وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، البرنامج التقديري للاستيراد (Programme prévisionnel d'importation) ، منصة إلكترونية، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 20/04/2026 ، mcepe.gov.dz

تتجلى أهمية البرنامج التقديري للاستيراد في كونه أداة أساسية لضبط التجارة الخارجية، حيث يُعتبر شرطاً إلزامياً لإجراء التوطين البنكي، كما يساهم في تسهيل الرقابة الجمركية ويساعد المؤسسات على التخطيط المسبق لعملياتها التجارية.¹

3/ ماهي الجهات والمؤسسات الفاعلة في إعداد وتسيير البرنامج التقديري للواردات

- 1 – وزارة التجارة وترقية الصادرات : هي الوزارة المركزية التي تشرف على المنصات الرقمية المخصصة لذلك وتستقبل طلبات المتعاملين الإقتصاديين وتدرس إحتياجات السوق الوطنية
- 2 – اللجان الوزارية المشتركة : لاتنفرد وزارة التجارة بالقرار لوحدها بل بالتنسيق مع :
 - وزارة الصناعة والانتاج لتحديد حجم الإنتاج المحلي من السلع و المواد ومعرفة مايمكن تغطيته محليا وما يحتاج إلى الإستيراد .
 - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية : خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية الواسعة الإستهلاك و المدعمة كالقمح و الحليب اللحوم وغيرها .
 - مصالح الجمارك ووزارة المالية لمتابعة التدفقات المالية وحركة البضائع عبر الحدود
- 3 – المتعاملون الإقتصاديون المستوردون :

الشركة والمستوردون سواء الخواص او العموميين يشاركون في العملية بطريقة غير مباشرة ، حيث ملزمون بتقديم توقعاتهم و برامجهم الإستيرادية السنوية أو السداسية عبر المنصات الرقمية لوزارة التجارة بناء على مجموع هذه الطلبات وقارنتها الغنتاج الوطني يتم ضبط و إعداد البرنامج التقديري النهائي².

الفرع الثالث : الإطار القانوني والتنظيمي للبرنامج التقديري للإستيراد في الجزائر

يخضع البرنامج التقديري للاستيراد إلى مجموعة من القوانين والتنظيمات، من بينها:

- قانون الجمارك الجزائري
- تعليمات بنك الجزائر المتعلقة بالتوطين البنكي

¹ عبد الكريم قندوز، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الشلف ، 2019، 56

² أولاد بجماني حسين ، مسؤول مصلحة المالية و المحاسبة ب SARL DML PRO ، بتاريخ 2026/04/14 ، مقابلة شخصية

- التنظيمات الصادرة عن وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات الجزائرية

وتهدف هذه الأطر القانونية إلى ضمان تنظيم وشفافية عمليات الاستيراد

1/ محتوى البرنامج التقديري للاستيراد :

يتضمن البرنامج التقديري للاستيراد مجموعة من البيانات الأساسية، منها:

- معلومات المؤسسة (السجل التجاري، الرقم الجبائي)
- طبيعة السلع المستوردة
- الرمز الجمركي (Code SH)
- الكميات والقيم التقديرية
- بلد المنشأ وبلد التصدير¹

(أنظر الملحق رقم 1)

(أنظر الملحق رقم 2)

(أنظر الملحق رقم 3)

2/ إجراءات إعداد وإيداع البرنامج

تمر عملية إعداد البرنامج التقديري للاستيراد بعدة مراحل، تتمثل في :

- إعداد قائمة السلع
- ملء النموذج الرسمي للبرنامج التقديري
- المصادقة على النموذج الرسمي
- إيداع النموذج الرسمي
- إختيار بنك معتمد لتوطين العمليات²

¹ المديرية العامة للجمارك ، دليل الإجراءات الجمركية ، douane.gov.dz ، 2026/04/22

² وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، البرنامج التقديري للاستيراد (Programme prévisionnel d'importation) ، منصة إلكترونية، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 20/04/2026 ، mcepe.gov.dz

المطلب الثالث : عموميات حول الإستيراد وفاتورة الإستيراد

الفرع الأول : ماهية الإستيراد

يعتبر الإستيراد و التصدير في ميدان التجارة الخارجية نشاط إقتصادي مهم في سير نشاط المؤسسة من حيث توفير المواد الرئيسية المستعملة في عملية الإنتاج والغير متوفرة في السوق المحلي وبانسبة لتصدير فهو يفتح المجال أمام المؤسسة للدخول في الاسواق الدولية وعرض منتجاتها وتصرف الفائض من السلع و الخدمات

تعريف الإستيراد :

يقصد بعملية الإستيراد تلك العملية التي من خلاله تدخل البضائع أو المنتجات الاجنبية إلى الإقليم المحلي ، و البضائع المعنية بعملية الإستيراد تستقبل في البلد المستورد إما لسد الإحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها.¹

كما يمكن تعريف الواردات على أنها مظهر من مظاهر التبادل الدولي أو العلاقات الإقتصادية الدولية وتأخذ عادة شكل سلع مادية تنقل عبر الحدود كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من دعاية دولية إلى دعاية دولية أخرى إما إنتقال مؤدي الخدمات بأنفسهم ، كما هو الحال بانسبة للخبرات الفنية وإما بإنتقال ملتقي الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسياحة .

إقتناء السلع والخدمات من الخارج إلى داخل الإقليم الجمركي ويكون ذلك عن طريق عملة أجنبية وتكون قابلة للتحويل بكل حرية²

أنواع الإستيراد :

إن التعاملات المتنوعة المشروعة والمتعلقة بعملية الإتياراد وكيفية تسير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة المؤهلة وهذا للقيام بعملية الإنتاج وتلبية رغبات الزبائن ، ومن خلال هذا يمكن التوصل إلى بعض الطرق الإستيراد التي تقوم بها المؤسسة فنجد الأنواع التالية :

¹ Denis Brume , Le Commerce international , 2 éme edition , Edition breal,mentrenil,1991

² حجارة ربيحة ، حرية المبادرة في التجارة الخارجية ، مذكرة الماجستير ، جامعة تيزي وزو ، تيزي وزو 2007 ، ص 9

1/ الإستيراد بغرض الإستثمار:

نرى هذا النوع من الإستيراد التي تقوم به المؤسسة بغرض الإستثمار والتوسع في المشاريع بأنها تحتاج إلى تجهيزات وتجديد معدات الصيانة لهذا فإن المؤسسة تقوم بعملية الإستيراد لتلك التجهيزات لإستخدامها في عمليات الإنتاج و التوسع في المشروع

2/ الإستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكملة :

للقيام بالعملية الإنتاجية و التوسع في المشروع يجب على المتعامل الوطني أو الأجنبي إستيراد مواد إضافية مكملة لعملية الإنتاج قصد توسيع نشاطه

كم نلاحظ معظم المؤسسات و المركبات الصناعية تقوم بإستيراد هذه المواد المتمثلة في المواد الأولية وقطع الغيار حتى تتمكن من مواصلة الدورة الإنتاجية .

3/ الإستيراد بغرض التجارة :

يتضمن هذا النوع من الإستيراد الشراء بقصد البيع ، أي إعادة البيع بعد الشراء من الخارج دون إحداث أي تغيير أو تحويل للبضاعة المستوردة ، بصفة أخرى شراء مواد استهلاكية أو صناعية بغرض بيعها بالإستثمار في هذا المجال وتعويض على حالها و الملاحظة من هذا النوع هو قيام المتعامل المحلي أو الأجنبي أو صاحب رؤوس الأموال النقص في المنتجات

أهداف الإستيراد :

- إن الهدف الرئيسي للإستيراد هو توفير جميع الإمكانيات المادية و المعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية لمساعدتها في القيام بوظيفتها وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الإستيراد
- إستمرار عملية الإنتاج حيث يجب القيام بوظيفة الإستيراد على نحو لا يتعرض معه برامج الإنتاج للإضطراب المحافظة على المستوى المطلوب من الجودة بالنسبة للمنتجات المستوردة

- توفير إحتياجات المشروع بأقل تكلفة ممكنة خاصة الإحتياجات الغير متوفرة محليا أو تكلفة الإنتاج المحلية تفوق تكلفة إستيرادها
- تجنب حدوث الإزدواج أو التلف و تقادم في جميع السلع المستوردة وذلك عن طريق النظر لكل عملية إستيراد في ضوء خطط الإستغلال الطويلة المدى
- جلب الحاجات من فوائض إنتاج الدول الأخرى
- جلب التكنولوجيا و التطوير الإقتصادي الوطني
- تلبية حاجيات المستهلكين و تحين مستوى المعيشة
- تموين السوق الداخلي بالمنتجات و المواد الأولية من خارج البلاد بعد تقدير لمختلف المعلومات¹

الفرع الثاني : ماهية فاتورة الإستيراد

تعريف فاتورة الإستيراد فاتورة الاستيراد (Facture d'importation)

فاتورة الاستيراد (أو الفاتورة التجارية) هي وثيقة تجارية رسمية يصدرها المصدر إلى المستورد، تتضمن جميع البيانات الخاصة بالصفقة التجارية مثل وصف البضاعة وكميتها وسعرها، وشروط الدفع والشحن، وتُعد أساساً في عمليات التخليص الجمركي وتحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة².

أهمية فاتورة الإستيراد :

تُعتبر فاتورة الاستيراد (الفاتورة التجارية) وثيقة أساسية في عمليات التجارة الخارجية، وتبرز أهميتها في عدة جوانب رئيسية:

- تحديد القيمة الجمركية للسلع: تعتمد عليها مصالح الجمارك لحساب الرسوم والضرائب المستحقة بدقة.

¹ صديقي محمد عفيفي ، التسويق الدولي ، نظم الإستيراد و التصدير ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1973 ، ص563

² منظمة التجارة العالمية، Trade Facilitation and Commercial Documents Guide، جنيف، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026-03-13، متاح على <https://www.wto.org>

- إتمام إجراءات التخليص الجمركي: تُعد وثيقة إلزامية للسماح بدخول البضائع إلى الإقليم الجمركي.
- الرقابة على العمليات التجارية: تساعد السلطات على مراقبة حركة الاستيراد ومنع التلاعب في القيم أو الكميات.
- إثبات العملية التجارية: تثبت العلاقة بين البائع (المصدر) والمشتري (المستورد) وشروط البيع المتفق عليها.
- التوطين البنكي والتحويلات المالية: تُستخدم كمرجع أساسي لدى البنوك لإتمام عمليات الدفع بالعملة الأجنبية.
- التخطيط المحاسبي والمالي: تساعد المؤسسات على تسجيل التكاليف بدقة وتقدير نفقات الاستيراد مسبقاً.¹

البيانات الأساسية في فاتورة الإستيراد :

- بيانات الأطراف : اسم وعنوان المورد (المصدر) والمستورد.
إسم وعنوان البائع و المشتري
- رقم الفاتورة و التاريخ
- وصف البضاعة :تفاصيل دقيقة للسلع المستوردة والكميات.
- وصف السلع من النوع و الكمية
- القيمة المالية :مبلغ الفاتورة بالعملة الأجنبية (EUR، USD) وسعر الصرف.
- سعر الوحدة و السعر الإجمالي
- شروط الشحن والدفع : (Incoterms) مثل FOB أو CFR التي تحدد مسؤولية التكلفة والمخاطر.

¹ عبد القادر البقيرات، القانون التجاري الجزائري (السندات عبد القادر البقيرات، القانون التجاري الجزائري (السندات التجارية)، /)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص32.

- بلد المنشأ: تحديد مكان إنتاج السلع

(أنظر الملحق رقم 4)

أنواع فواتير الإستيراد :

- فاتورة أولية: (Proforma Invoice) قبل إتمام الصفقة
- فاتورة تجارية: (Commercial Invoice) بعد الاتفاق النهائي

دورها في التجارة الدولية :

فاتورة الإستيراد تعتبر وثيقة أساسية في العمليات التجارية وتدخل في

- المراقبة الجمركية
- تنظيم المبادلات الدولية
- حماية حقوق الأطراف

الفرع الثالث : الإطار القانوني والتنظيمي لفاتورة الإستيراد في الجزائر

الإطار القانوني لفاتورة الاستيراد في الجزائر:

أولاً: الأساس القانوني لفاتورة الاستيراد في الجزائر

لا يوجد نص قانوني واحد مستقل ينظم "فاتورة الاستيراد"، وإنما يتم تأطيرها ضمن عدة قوانين، أهمها:

- قانون الجمارك الجزائري
- قانون التجارة الجزائري
- تنظيمات بنك الجزائر الخاصة بالصرف

ويُعد قانون الجمارك المرجع الأساسي لأنه ينظم دخول البضائع والوثائق المرتبطة بها.

ثانياً: المواد القانونية المرتبطة بفاتورة الاستيراد

- أ - قانون الجمارك الجزائري

ينظم قانون الجمارك (الصادر بموجب قانون 07-79 والمعدل بـ 04-17) عمليات الاستيراد والتصريح بالبضائع .

ومن أهم الأحكام التي ترتبط بفاتورة الاستيراد:

- **التصريح الجمركي:**
يلزم القانون تقديم تصريح مفصل عند دخول البضائع، ويتضمن وثائق أساسية منها الفاتورة التجارية .
- **القيمة الجمركية:**
يتم تحديد قيمة البضائع اعتماداً على الوثائق التجارية، وعلى رأسها الفاتورة .
- **مراقبة الوثائق:**
تفرض الجمارك أن تكون الوثائق المقدمة صحيحة وتعكس القيمة الحقيقية للسلع .
- **المادة 21** تؤكد على تنظيم السلع المستوردة وتحديد ما هو مسموح أو ممنوع استيراده، وهو ما يؤثر مباشرة على محتوى الفاتورة.

فاتورة الإستيراد وثيقة إلزامية في ملف الجمركة وتستخدم لتحديد :

- الرسوم الجمركية
- الضرائب
- مشروعية السلع¹
- **ب - قانون التجاري الجزائري**
ينظم الفاتورة بصفة عامة، ومن أهم ما يهتمك في المذكرة:
 - إلزامية الفاتورة في المعاملات التجارية
 - وجوب احتوائها على بيانات محددة (الأطراف، السعر، الكمية..)
 - اعتبارها وسيلة إثبات قانونية

¹ المديرية العامة للجمارك الجزائرية، قانون الجمارك الجزائري رقم 07-79 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المعدل والمتمم بالقانون 04-17، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر

وهذه الأحكام تنطبق على فاتورة الاستيراد باعتبارها فاتورة تجارية دولية¹.

ج - تنظيمات بنك الجزائر

تلعب فاتورة الاستيراد دورًا مهمًا في الرقابة المالية:

- إلزامية تقديم الفاتورة عند التوطين البنكي

- مطابقة قيمة الفاتورة مع تحويل العملة الصعبة

- مكافحة تضخيم الفواتير (الغش التجاري)

تخضع فاتورة الاستيراد في الجزائر لإطار قانوني متعدد المصادر، حيث تُنظم أساسًا بموجب قانون الجمارك الذي يفرض تقديمها ضمن ملف التصريح الجمركي لتحديد القيمة والرسوم، كما تخضع لأحكام قانون التجارة باعتبارها وثيقة تجارية، إضافة إلى تنظيمات بنك الجزائر التي تشترطها في عمليات الصرف والتوطين البنكي.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للبرنامج التقديري للواردات على فاتورة الإستيراد

سيتم التطرق في هذا المبحث للدراسات السابقة حول أثر البرنامج التقديري على تقليص فاتورة الإستيراد ، وما يميز الدراسة الحالية على الدراسة السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1 – الباحث ، هنية سلخان ، محمد يوسف عمامرة ، 2024 . دور المنصات الرقمية كآلية الرقابة على التجارة الخارجية في الجزائر : منصة ALGEX ودورها في ضبط الواردات . الملتقى الوطني حول الإقتصاد الرقمي ، جامعة الواد

تهدف الدراسة إلى استكشاف وتوضيح دور المنصات الرقمية الحكومية، وخاصة منصة متابعة عمليات الإستيراد (ALGEX) في متابعة عمليات الإستيراد و تعزيز الرقابة على التجارة الخارجية بالجزائر، مع التركيز على تحسين كفاءة عمليات الإستيراد ومراقبة المخزونات من السلع المستوردة وكذا حجم الواردات

¹ الجزائر ، المر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري 1975 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 101 ، الصادر بتاريخ 19-12-1975 المعدل و المتمم .

ومصادرها، بالإضافة الى زيادة الشفافية و مكافحة الفساد. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم آلية عمل المنصة وتأثيرها على عمليات التجارة الدولية وكذا الأطراف الفاعلة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المنصة ساهمت في ضبط المخزونات المحلية، مراقبة استخدام العملة الصعبة، وتقليل التجاوزات في مجال الإستيراد، مما عزز الشفافية والكفاءة. ومع ذلك، يعد طول فترة معالجة الطلبات تحديا يثقل كاهل المستوردين بتكاليف إضافية .

2. الباحث ، عبد الرحيم عبد الإله ، بعنوان إجراءات الإستيراد دراسة حالة شركة EURL UNITCH UNIED، تقرير تربص لشهادة ليسانس ، جامعة محمد بن أحمد 2 ، وهران ، 2024

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لتقنيات الإستيراد الحديثة المستخدمة في الجزائر ، من خلال معرفة أهم مراحل قسم التموين في المؤسسة ، وقد إعتد الباحث على المنهج الوصفي و التحليلي في عرض كيفية معرفة الكميات المطلوبة من إحتياجات المؤسسة من السلع المراد استيرادها خلال كل فصل ، من خلال مقابلة شفوية مع موظفين مصلحة الشراء لمؤسسة UNIEDEURL UNITCH.

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية المعرفة الدورية لمصلحة الشراء للإستهلاك الشهري للسلع والكميات المطلوبة وتاريخ ومدة طلبية الشراء إلى وصولها إلى المؤسسة .

3. الباحث ، عشي عبد الحميد ، مذكرة بعنوان : مراحل وإجراءات الإستيراد والتصدير في الجزائر ، مذكرة الماستر ، جامعة غرداية ، غرداية ، 2022

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مراحل وإجراءات استيراد والتصدير في الجزائر التي يجب على المستورد إتباعها وذلك بتوفير كل المعلومات و الوثائق المطلوبة من طرف البنوك الوسيطة وزارة التجارة الخارجية والجمارك من أجل نجاح عملية الإستيراد . حيث هذه الإجراءات صعبة تتطلب تحضير مسبق ومنظم من أجل تفادي صعوبات و عراقيل الإستيراد . حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري بهدف شرح طريقة الإستيراد و إجراءاته من مرحلة تفاوض مع المورد الأجنبي الى وصول السلع إلى ميناء جيجل ليتم نقلها إلى ولاية غرداية لمؤسسة الأنابيب ALFA PIPE

4 – الباحث نسيب انفال . نيد صفا ، دراسة تطور الفجوة الغذائية في الجزائر افاق سنة 2026 باستخدام نموذج Arima ، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2021 ، ص 230

تناولت دراسة بعنوان "دراسة تطور الفجوة الغذائية في الجزائر وأفاق سنة 2026 باستخدام نموذج ARIMA" تحليل تطور الفجوة الغذائية في الجزائر، مع التركيز على علاقتها بفاتورة الاستيراد الغذائي هدفت الدراسة إلى قياس الفجوة الغذائية المتمثلة في الفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، وتحديد اتجاهها العام، إضافة إلى بناء نموذج قياسي للتنبؤ بمستقبلها إلى غاية سنة 2026 باستخدام نموذج ARIMA ضمن منهجية Box-Jenkins.

اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية، حيث تم اختبار استقرارية السلسلة وتحديد النموذج الأمثل اعتماداً على معايير إحصائية، ثم استخدامه في التنبؤ. وأظهرت النتائج أن الفجوة الغذائية في الجزائر تتخذ اتجاهًا تصاعديًا نسبيًا، ما يعكس عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المتزايد، كما بينت الدراسة أن هذا العجز يُغطّى بشكل أساسي من خلال الاستيراد، مما أدى إلى ارتفاع مستمر في فاتورة الواردات الغذائية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية مثل الحبوب. وبالتالي، فإن تطور الفجوة الغذائية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية، وهو ما يعكس درجة عالية من التبعية الغذائية. أما على مستوى التنبؤات إلى غاية سنة 2026، فقد أشارت النتائج إلى استمرار الفجوة الغذائية، مما يعني استمرار الضغط على ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد، في ظل عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المدى القصير. وفي ضوء ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تقليص الفجوة الغذائية لا يمكن تحقيقه دون تقليل الاعتماد على الاستيراد، من خلال دعم الإنتاج المحلي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتبني سياسات فعالة لتعزيز الأمن الغذائي.

5 - الباحث ، ليلي اللحياني ، بعنوان رخص استيراد البضائع و تصديرها في ظل دستورية مبدأ حرية الاستثمار في الجزائر ، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، تيبازة ، 11 ، 2017 ، 1837 2335

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير نظام رخص الاستيراد والتصدير على حرية الاستثمار في الجزائر وإبراز دوره في ترشيد عمليات الإستيراد وتقليص فواتيرها ، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي لتحديد وفهم أهم التحديثات لسياسة الإستثمارية في عمليات الإستيراد . بحيث

يعتبر مبدأ حرية الاستثمار من أهم المبادئ التي كرسها المشرع الجزائري في الدستور بعد توجه الجزائر إلى نظام اقتصادي جديد يعتمد على مبادئ اقتصاد السوق، غير أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر خاصة بعد انهيار أسعار البترول حتم عليها مراجعة سياستها اتجاه عملية الاستيراد و التصدير فاعتمدت نظام الرخصة كإجراء إداري تنظمي يهدف إلى الحد من فاتورة الاستيراد و حماية الإنتاج الوطني و ترقية

الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن اعتماد الجزائر نظام الرخصة لاستيراد البضائع أو تصديرها أثار الكثير من التساؤلات من الناحية القانونية فيما إذا كان سيتعارض و حرية الاستثمار التي كرسها المشرع الجزائري في الدستور و مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار .

من أهم النتائج المستخلصة منها :

- تنظيم عمليات الاستيراد - تقليص فاتورة الاستيراد بشكل نسبي - تقليص مرونة اتخاذ القرار لدى المؤسسات

6. الباحث ، سمير بوعافية ، بعنوان دراسة اقتصادية وقياسية الإستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2014 ، أطروحة دكتورا ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر، 2006 .

حيث هدف الباحث من خلالها إلى الكشف عن أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع واردات القمح في الجزائر خلالها الفترة 1984-2014 ، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري المتعلق بالسياسة الاستيرادية وسياسة الإستيراد في الجزائر، وتوصل الباحث إلى أن الواردات تعد مفهوم مهم في التجارة الخارجية، وأنها تتأثر بمجموعة من العوامل منها ما يعتبر من المحددات التقليدية للطلب على أي سلعة، ومنها ما يمس الواردات بشكل خاص، وعن السياسة الإستيرادية في الجزائر، فقد عرفت عدة تغيرات من الإحتكار التام خلال سنوات السبعينات والثمانينات ، إلى التحرير التام منذ سنة 1994 ، و اعتمدت فيها على الوسائل الفنية السعرية المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الصرف .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1.- Case Study Abstract (General – Import Bill Management) دراسة حالة (عام – إدارة فواتير

الاستيراد – سنة – 2025/2024) . ASJP . 2023 BANQ AGB- SARL FTB AMPORT .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استراتيجيات الاستيراد والتصدير التي تعتمد عليها المؤسسات للحفاظ على استمراريتهما في ظل العقوبات الاقتصادية، والتي تُعد من أبرز التحديات التي تؤثر على بيئة الأعمال الدولية. تركز الدراسة على كيفية تكيف الشركات مع القيود المفروضة على التجارة الخارجية، مثل صعوبة الوصول إلى الأسواق، القيود المالية، وتعطل سلاسل الإمداد.

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة (Case Study)، حيث يتم تحليل تجربة مؤسسة (أو مجموعة مؤسسات) تعمل في بيئة خاضعة للعقوبات الاقتصادية. وتُبرز النتائج أن الشركات الناجحة تلجأ إلى مجموعة من الاستراتيجيات، من بينها تنويع الشركاء التجاريين، البحث عن أسواق بديلة، استخدام وسطاء تجاريين، وتكييف نماذج الأعمال بما يتلاءم مع القيود المفروضة كما تشير الدراسة إلى أهمية الابتكار والمرونة التنظيمية في مواجهة هذه التحديات، إضافة إلى دور العلاقات غير الرسمية والشبكات التجارية في تسهيل العمليات التجارية. وتخلص الدراسة إلى أن الاستراتيجيات الفعالة في الاستيراد والتصدير يمكن أن تُسهم بشكل كبير في استدامة الأعمال وتقليل أثر العقوبات الاقتصادية على الأداء المؤسسي.

2- دراسة: محددات الطلب على الاستيراد – مراجعة الأدبيات (Reference: Vacu & Odhiambo (2020)

(2020) Odhiambo

The Determinants of Import Demand: A Review of International Literature .Acta Universitatis Danubius. Economica, 16(5), 101–117.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بمحددات الطلب على الاستيراد في كل من الدول المتقدمة والنامية، من خلال تحليل عدد كبير من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. أظهرت نتائج الدراسة أن الطلب على الاستيراد يتأثر أساسًا بعدة عوامل رئيسية، من أهمها الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية للواردات، وسعر الصرف. حيث تبين أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة

الطلب على السلع المستوردة، في حين أن ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض قيمة العملة المحلية يحدّ من حجم الاستيراد.

كما أكدت الدراسة أن تأثير هذه المتغيرات يختلف حسب طبيعة الاقتصاد (متقدم أو نامي)، إلا أن العامل المشترك يتمثل في أن زيادة الطلب على الاستيراد تؤدي مباشرة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الإنتاج المحلي.

وخلصت الدراسة إلى أن التحكم في فاتورة الاستيراد يتطلب سياسات اقتصادية متوازنة، تشمل ترشيد الاستهلاك، دعم الإنتاج المحلي، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، بهدف تقليل الاعتماد على الخارج.

تتناولت هذه الدراسة حالة كيفية إدارة المؤسسات لفاتورة الاستيراد في ظل ظروف اقتصادية صعبة. تمثل فاتورة الاستيراد عنصراً أساسياً في التجارة الدولية، حيث تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي وهيكّل التكاليف داخل المؤسسة. تركز الدراسة على شركة تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الأولية.

تُظهر النتائج أن تقلبات أسعار الصرف، وارتفاع تكاليف النقل، والسياسات التجارية التقييدية تساهم بشكل كبير في زيادة فاتورة الاستيراد. ولمواجهة ذلك، تعتمد المؤسسة استراتيجيات متعددة، من بينها تنويع الموردين، التفاوض على شروط الدفع، وتحسين العمليات اللوجستية.

وتخلص الدراسة إلى أن الإدارة الفعالة لفاتورة الاستيراد تُعد ضرورية للحفاظ على القدرة التنافسية وضمان استدامة النشاط

3- دراسة 2017 - 2016 Abekhoukh Sihem . Ahmim Farid ، مذكرة ماجستير والتي جاءت بعنوان

"Le protectionnisme et le secteur d'automobile en Algérie:-

essai d'analyse d'activité des concessionnaires automobile de lawilaya

، de Bejaia

والذي تعرّض فيه الباحثان لحصص الاستيراد وقطاع صناعة السيارات في الجزائر من خلال التطرق إلى قيود إستيراد السيارات و مصانع التركيب الموجودة ودور الدولة في تنمية هذا القطاع كما قاما بدراسة تحليلية لنشاط وكلاء السيارات بولاية بجاية، و أجريا استبيان على 16 وكيل تم منحه م حصص إستيراد،

وتوصل الباحثان إلى أن الهدف الأساسي من الحماية هو توازن الميزان التجاري، بالإضافة إلى توصلهما إلى أن الجزائر لجأت إلى تقييد الإستيراد بشكل عام وإستيراد السيارات بشكل خاص كونها تمثل حصة مرتفعة وكبيرة من الواردات الإجمالية للبلاد، ويعود ذلك للانخفاض الكبير في أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة،

وتم استبدال ذلك بتأسيس صناعة محلية للسيارات ، تستطيع أن تستند فيها على سوقها اليد العاملة وتكاليف الطاقة المنخفضة مقارنة مع دول أخرى، وقربها من الجنوب الأوروبي، أما معيقاته فتتمثل في مناخ الأعمال وغياب استراتيجية اقتصادية واضحة والتغيرات القانونية ، كما أن الجزائر تخطط لتطوير الصناعة الميكانيكية عن طريق تشجيع وتنمية شبكة وطنية للمناولة ما يساهم في الإنتاج المحلي وتنويع الصادرات خارج المحروقات، فنجاح هذه الاستراتيجية الصناعية مرتبط بتشجيع نشاط المناولة لأنه يؤمن إدماج حقيقي للمؤسسات الوطنية في النشاط الصناعي، وتوصل الباحثان من خلال الاستبيان اللذان أجرياه إلى أن هذه السياسة الحمائية ظرفية مرتبطة بالوضعية الاقتصادية الحالية للبلاد، تسمح بتقليص فاتورة الواردات مع تأسيس مقابل ذلك قاعدة صناعة سيارات محلية، كما أن القوانين الجديدة الموضوعة أثرت على قطاع السيارات والوكلاء حيث انخفضت الواردات ورقم أعمال الوكلاء وتوقف نشاط بعضهم. وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في إجراءات الإستيراد لوكلاء السيارات بولاية بجاية

4- دراسة بعنوان "ARIMA Model Building and Forecasting on Imports and Exports of Pakistan" (2014) استخدام نموذج السلاسل الزمنية ARIMA للتنبؤ بحجم الواردات والصادرات في باكستان.

-Sarfraz, M., & Urooj, S. (2014). ARIMA model building and forecasting on imports and exports of Pakistan. Pakistan Journal of Statistics and Operation Research, 10(2), 245–256.

تناولت دراسة قياسية تحليل أثر السياسات الاقتصادية التقديرية على فاتورة الاستيراد، من خلال استخدام نماذج السلاسل الزمنية، وعلى رأسها نموذج ARIMA، بهدف فهم ديناميكية الواردات والتنبؤ بتطورها في ظل تدخل الدولة عبر البرامج التقديرية .

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لحجم الواردات خلال فترة زمنية طويلة، حيث تم تطبيق منهجية Box-Jenkins لبناء نموذج ملائم بعد اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وإجراء الفروق اللازمة. كما تم استخدام معايير إحصائية مثل AIC واختبار Ljung-Box للتحقق من جودة النموذج ودقته التنبؤية أظهرت النتائج أن الواردات تتسم باتجاه تصاعدي على المدى الطويل، لكنها تتأثر بشكل واضح بالإجراءات التقديرية التي تعتمد عليها الحكومة، مثل سياسات ترشيد الاستيراد، فرض القيود الجمركية، أو برامج ضبط التجارة الخارجية. كما بينت الدراسة أن نموذج ARIMA قادر على التقاط هذه التغيرات والتنبؤ بمسار الواردات بدرجة مقبولة من الدقة.

وخلصت الدراسة إلى أن البرامج التقديرية تلعب دورًا مهمًا في التحكم في فاتورة الاستيراد، خاصة على المدى القصير، إلا أن فعاليتها تبقى مرتبطة بعوامل أخرى مثل الإنتاج المحلي، سعر الصرف، والطلب الداخلي. كما أكدت على أهمية استخدام نماذج قياسية حديثة لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي وتحسين فعالية السياسات التجارية.

المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسة السابقة

البيانات	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
من حيث الهدف	ركزت أغلب الدراسات على تنظيم التجارة الخارجية أو سياسات ترشيد الاستيراد بصفة عامة	تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر البرنامج التقديري للاستيراد في تقليص فاتورة الاستيراد بالجزائر وقياس دوره في ضبط الواردات .
من حيث الزمن و المكان	تمت في بيئة عربية و أخرى أجنبية ،تناولت الدراسات السابقة فترات زمنية مختلفة سابقة ، الدراسات الأجنبية تمثلت في الفترة ما بين 2014 -2025 ، أما الدراسات العربية من 2016-2025	تركز الدراسة الحالية على الفترة الحديثة المرتبطة بتطبيق البرنامج التقديري للاستيراد في الجزائر
مجتمع وعينة الدراسة	كل دراسة من الدراسات السابقة أسقطت دراستها على عينة معينة	شركة DML PRO تمجال إختصاصها الصناعة ، تصنع أضواء الإنارة العمومية
أدوات التحليل و منهج الدراسة	معظم الدراسات السابقة إعتمدت على المنهج الوصفي و التحليلي أضاف البعض إختبار الأحصائيات و منهجية BOX JENKINS	إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي و التحليلي

(المصدر من إعداد الطالب مجاهد حسين بالإعتماد على الدراسات السابقة)

ما يميز الدراسة الحالية :

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على البرنامج التقديري للاستيراد في الجزائر كأداة حديثة لتنظيم التجارة الخارجية، مع محاولة تحليل أثره بشكل أكثر دقة على السوق المحلية .

بعد عرض الدراسات و الأبحاث السابقة في الموضوع ، فإن الدراسة الحالية تتميز بعدة إختلافات جوهرية مقارنة بالدراسات السابقة ، ويمكن عرض و ذكر أهم الإختلافات ضمن ثلاث مستويات أساسية تتمثل في الآتي :

- على المستوى المتغيرات الرئيسية : تتكون إشكالية الدراسة الحالية من متغيرين رئيسيين هما البرنامج التقديري كمتغير مستقل ، وفاتورة الإستيراد كمتغير تابع ، كمحاولة منا إلى إبراز أثر البرنامج التقديري في تقليص فاتورة الإستيراد من أجل عقلنة و إرشاد الواردات
- على المستوى التطبيقي للدراسة : تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تعتمد المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب التطبيقي لدراسة إجراءات الاستيراد داخل المؤسسة، مع التركيز على الواقع العملي لسير العمليات من مرحلة الطلب إلى غاية وصول السلع، وربط ذلك بالوثائق والإجراءات الفعلية مثل فاتورة الاستيراد والبرنامج التقديري ، كما تتميز هذه الدراسة بتناولها لحالة مؤسسة محددة، مما يسمح بتشخيص أدق للإشكاليات الواقعية التي تواجه عملية الاستيراد مقارنة بالدراسات التي اعتمدت على بيانات عامة أو نماذج تنبؤية.
- على مستوى البعد المكاني و الزماني للدراسة : تتميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات كونها تختلف عنهم في بعدها الزماني و المكاني فقد تم إجراء الدراسة التطبيقية في مؤسسة DML PRO بالجزائر العاصمة الكالتوس الشراية

خلاصة الفصل

خلال هذا الفصل قمنا بالتطرق إلى عموميات حول الاستيراد وإجراءاته، حيث تم عرض مختلف المفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى تقديم أهم الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في البرنامج التقديري وفاتورة الاستيراد، مع إبراز دور كل منهما في تنظيم عمليات الاستيراد والتحكم في تكاليفها.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة، فقد تم التطرق إليها وعرضها في المبحث المخصص لذلك، بالاعتماد على مجموعة من الدراسات المحلية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة من زوايا مختلفة. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات اهتمامًا متزايدًا بموضوع البرنامج التقديري وأثره في ترشيد الواردات وتقليص فاتورة الاستيراد، كما بينت وجود تباين في الفترات الزمنية ومجالات التطبيق، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، مما أتاح إثراء الجانب النظري للدراسة.

وقد ساهم هذا التنوع في تأكيد وجود علاقات محتملة بين متغيرات الدراسة، خاصة العلاقة بين دقة إعداد البرنامج التقديري وفعالية التحكم في فاتورة الاستيراد، وهو ما سيتم التحقق منه وتحليله في الفصل الثاني من خلال الدراسة التطبيقية على المؤسسة محل الدراسة

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية لأثر البرنامج التقديري للواردات
على تقليص فاتورة الإستيراد

تمهيد :

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري المتعلق بالبرنامج التقديري وفاتورة الاستيراد، سيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة DML Pro، وذلك بهدف التعرف على مدى تأثير البرنامج التقديري على تقليص فاتورة الاستيراد داخل المؤسسة محل الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات والبيانات بواسطة المقابلة الشفوية، والملاحظة المباشرة، إضافة إلى الاستعانة بالوثائق والجداول الإحصائية الخاصة بالمؤسسة، ثم تحليل النتائج المتوصل إليها وربطها بإشكالية الدراسة.

وعليه، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث نتناول في المبحث الأول تقديم المؤسسة محل الدراسة والإطار المنهجي للدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فسيخصص لتحليل نتائج الدراسة وتقييم أثر البرنامج التقديري على فاتورة الاستيراد.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستعملة في الدراسة

سننتظر في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

يحتوي هذا المطلب على فرعين ، الأول على البرنامج التقديري و فاتورة الإستيراد ، أما الثاني فتطرقنا فيه إلى طريقة جمع المعطيات .

الفرع الأول : مجتمع الدراسة وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي وإطارات مؤسسة SARL DML Pro الذين لهم علاقة مباشرة بعمليات الاستيراد والتسيير المالي والإداري.

تعريف بالمؤسسة :

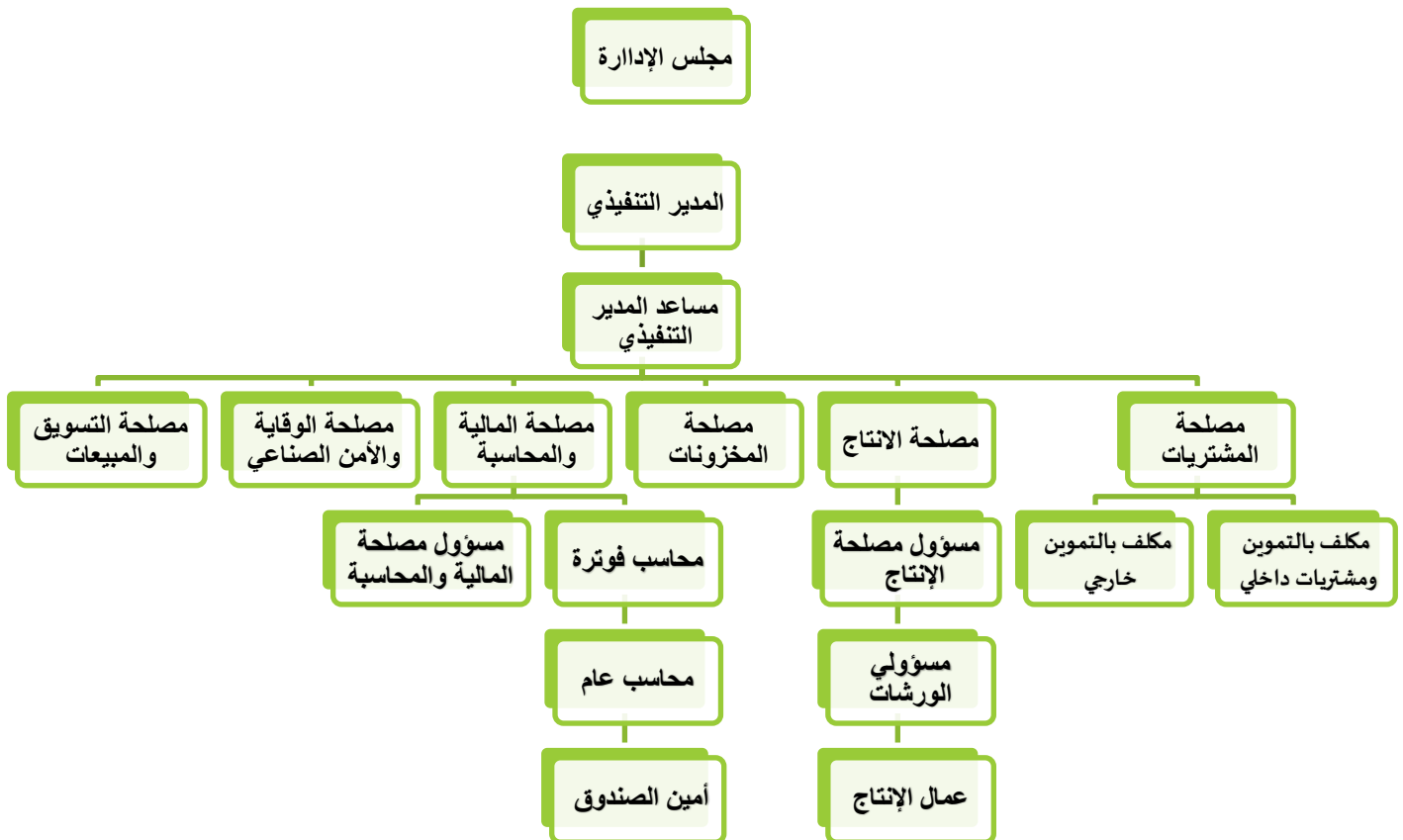
مؤسسة SARL DML PRO مؤسسة إنتاجية تنشط في مجال تصنيع أضواء الإنارة العمومية، حيث تعتمد في نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية موجهة للاستعمال العمومي. وتعتمد المؤسسة بشكل جزئي على الاستيراد لتوفير بعض المواد الأولية والتجهيزات التقنية الضرورية للعملية الإنتاجية، خاصة تلك التي لا تتوفر محلياً أو التي تتطلب جودة ومواصفات تقنية عالية.

تقع المؤسسة في منطقة الكالتوس – الشراية بالجزائر العاصمة ، وتُعد من المؤسسات الصناعية التي تعتمد على التنظيم الهيكلي الداخلي لضمان سير العملية الإنتاجية بشكل فعال .

الهيكل التنظيمي :

تتكون مؤسسة SARL DML PRO من مجموعة من المصالح والهيئات التنظيمية التي تضمن

حسن سير النشاط، وهي:



مصلحة المالية والمحاسبة ودورها في الاستيراد

تلعب مصلحة المالية والمحاسبة دورًا محوريًا داخل المؤسسة، حيث تتكفل بـ:

- إعداد ومتابعة الميزانيات.
- تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالاستيراد.
- متابعة التوطين البنكي.
- إعداد البرامج التقديرية للاستيراد.
- مراقبة فاتورة الاستيراد وتحليل تطورها.¹

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة قصدية من موظفي المؤسسة، تضم مسؤول مصلحة المالية و المحاسبة ، مسؤول المشتريات، وبعض العمال المرتبطين بعمليات التمويل والاستيراد، وذلك بهدف الحصول على معلومات دقيقة تخدم موضوع الدراسة.

المطلب الثاني : طريقة جمع المعطيات الدراسة و الأدوات المستعملة

الفرع الأول : طريقة جمع معطيات الدراسة

تم الاعتماد في جمع معطيات هذه الدراسة على مصدرين أساسيين، يتمثل الأول في المعطيات الكمية المتمثلة في الإحصائيات والأرقام المتعلقة بفاتورة الاستيراد، والتي تم الحصول عليها من مصلحة المالية والمحاسبة بالمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2023 إلى سنة 2026.

¹ مقابلة شفوية مع بوقريبات محمد ، موزف في مصلحة الموارد البشرية ، بتاريخ 2026/04/15 مقابلة شخصية

أما المصدر الثاني فتمثل في إجراء مقابلة شفوية مع بعض المسؤولين والموظفين بالمصلحة نفسها، بهدف الحصول على تفسيرات وتوضيحات حول كيفية إعداد البرنامج التقديري ومدى تأثيره على التحكم في فاتورة الاستيراد.

الفرع الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات لجمع وتحليل المعطيات، تتمثل فيما يلي:

المقابلة الشفوية: تم إجراء مقابلات شفوية مع بعض موظفي مصلحة المالية والمحاسبة من أجل الحصول على معلومات وتوضيحات تتعلق بالبرنامج التقديري وفاتورة الاستيراد.

الوثائق والسجلات المحاسبية: تم الاعتماد على الوثائق والإحصائيات المقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة، والتي تشمل بيانات فاتورة الاستيراد خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026.

التحليل الوصفي والمقارن: استُخدم لتحليل المعطيات المالية ومقارنة تطور فاتورة الاستيراد قبل وبعد تطبيق البرنامج التقديري، من أجل إبراز مدى تأثيره.

المقابلة الشفوية

تم الاعتماد على المقابلة الشفوية باعتبارها أداة أساسية لجمع المعلومات، حيث تم إجراء مقابلات مع بعض موظفي وإطارات مؤسسة DML Pro المرتبطين بعمليات الاستيراد والتصدير، وذلك بهدف الحصول على معلومات دقيقة حول أثر البرنامج التقديري على تقليص فاتورة الاستيراد.

المحور الأول: معلومات عامة حول المؤسسة

ما طبيعة نشاط المؤسسة؟

تتمثل طبيعة نشاط مؤسسة DML PRO في النشاط الإنتاجي، حيث تقوم المؤسسة بإنتاج وتصنيع بعض المنتجات اعتماداً على مواد أولية وتجهيزات مختلفة تستعمل في العملية الإنتاجية.

هل تعتمد المؤسسة على الاستيراد؟

نعم، تعتمد المؤسسة على الاستيراد لتوفير بعض المواد الأولية والتجهيزات التي تدخل في العملية الإنتاجية، خاصة تلك التي لا تتوفر محليا أو التي تتطلب مواصفات تماهم المواد المستوردة؟ تتمثل أهم الواردات في المواد الأولية، بعض قطع الغيار، والتجهيزات التقنية اللازمة لضمان استمرارية العملية الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج.¹

المحور الثاني: أثر البرنامج التقديري على الاستيراد

هل تأثرت المؤسسة بتطبيق البرنامج التقديري؟

نعم، تأثرت المؤسسة بتطبيق البرنامج التقديري نظرا لاعتمادها على استيراد بعض المدخلات الأساسية للإنتاج، مما فرض عليها التكيف مع الإجراءات الجديدة المتعلقة بالاستيراد من البرنامج التقدير ، رقمنة ، آجال الإيداع البرنامج ، الرقابة على عمليات التوطين البنكي ، تنظيم الإستيراد ، تقلص الواردات ، برنامج سنوي أو سداسي

كيف انعكس البرنامج التقديري على عمليات الاستيراد؟

انعكس البرنامج التقديري على عمليات الاستيراد من خلال تقليص بعض الكميات المستوردة من المواد الأولية ، إضافة إلى تشديد الرقابة والإجراءات الإدارية الخاصة بعمليات التمويل الخارجي من الكميات الزائدة

هل لاحظتم انخفاضا في حجم الواردات بعد تطبيق البرنامج؟

نعم، سجلت المؤسسة انخفاضا نسبيا في حجم الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمواد الثانوية، مع التركيز على استيراد المواد الضرورية فقط للعملية الإنتاجية.

ما أهم الإجراءات التي فرضها البرنامج التقديري على المؤسسة؟

ترشيد عمليات الاستيراد.

¹ مقابلة شفوية مع حاجي صلاح الدين ، مسؤول مصلحة المشتريات ب DML PRO ، بتاريخ 11-04-2026 ، مقابلة شخصية

تقليص استيراد بعض المواد غير الأساسية.¹

تشديد الرقابة على التمويل والوثائق المتعلقة بالاستيراد

هل أدى البرنامج إلى صعوبة في التموين أو توفير المواد؟

نعم، تسبب البرنامج في بعض الصعوبات المتعلقة بتأخر وصول المواد الأولية وقطع الغيار، مما أثر أحياناً على وتيرة الإنتاج داخل المؤسسة.

المحور الثالث: أثر البرنامج على فاتورة الاستيراد²

هل ساهم البرنامج التقديري في تقليص فاتورة الاستيراد داخل المؤسسة؟

نعم، ساهم البرنامج في تقليص فاتورة الاستيراد من خلال تخفيض حجم الواردات والاعتماد على استيراد المواد الضرورية فقط و المستعملة في نفس السنة أو السداسي .

هل ساعد البرنامج في تشجيع الاعتماد على المنتجات المحلية؟

نعم، ساهم البرنامج التقديري في تشجيع المؤسسة على الاعتماد أكثر على المنتجات والمواد الأولية المحلية، وذلك بسبب تقليص بعض عمليات الاستيراد وارتفاع تكاليفها، مما دفع المؤسسة إلى البحث عن بدائل محلية لتغطية احتياجاتها الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب.

هل انعكس البرنامج على تكاليف المؤسسة أو أسعار المنتجات؟

نعم، أدى البرنامج أحياناً إلى ارتفاع بعض تكاليف الإنتاج بسبب صعوبة الحصول على بعض المواد المستوردة ووقوع المؤسسة في حالة نفاذ المخزون وارتفاع تكاليف التخزين في ميناء الجزائر والإجراءات الإدارية.

المحور الرابع: تقييم البرنامج التقديري

هل ترون أن البرنامج التقديري حقق أهدافه الاقتصادية؟

¹ نفس المرجع

² مقابلة شفوية مع أولاد بحماني حسين ، مسؤول مصلحة المالية و المحاسبة ب DML PRO ، بتاريخ 2026-04-14 ، مقابلة شخصية

يمكن القول إن البرنامج حقق جزءا من أهدافه من خلال تقليص فاتورة الاستيراد وترشيد الواردات، غير أنه أثر نسبيا على بعض المؤسسات الإنتاجية التي تعتمد على المواد المستوردة من خلال الوقوع في أزمة المواد الأولية في مرحلة تجديد الملف وتسجيل في الرقمنة والبنك ، حيث تكبد المؤسسة خسائر مادية كبيرة على عاتقها .

ما أهم الإيجابيات التي حققها البرنامج؟

تقليص الواردات غير الضرورية.

تشجيع الإنتاج المحلي.

ترشيد استعمال العملة الصعبة

ما أهم النقائص أو العر ا قيل التي واجهت المؤسسة؟

بطء الإجراءات الإدارية.

تأخر وصول المواد الأولية.

ارتفاع تكاليف الإنتاج في بعض الفترات¹

ما هي اقتراحاتكم لتحسين فعالية البرنامج التقديري مستقبلا؟

تسهيل استيراد المواد الأولية الخاصة بالمؤسسات الإنتاجية.

تشجيع الصناعة المحلية.

تحسين مناخ الاستثمار والإنتاج.

توفير بدائل محلية ذات جودة مناسبة.

¹ مقابلة شفوية مع الحاج مسعود يوسف ، محاسب فوترة ب DML PRO ، بتاريخ 2026-04-26 ، مقابلة شخصية

الوثائق والسجلات

تم الاستعانة بمجموعة من الوثائق والسجلات الداخلية للمؤسسة، والمتمثلة في الجداول الإحصائية والبيانات المتعلقة بعمليات الاستيراد والفواتير وبعض الوثائق الإدارية، وذلك لدعم الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني : تحليل النتائج وتفسيرها

سنطرق في هذا المبحث إلى تحليل النتائج

المطلب الأول : تحليل نتائج المقابلة الشفوية

الفرع الأول : تحليل وتفسير نتائج المقابلة الشفوية

جدول تحليل المقابلة الشفوية

(من إعداد الطالب مجاهد حسين بالإعتماد على الدراسات السابقة)

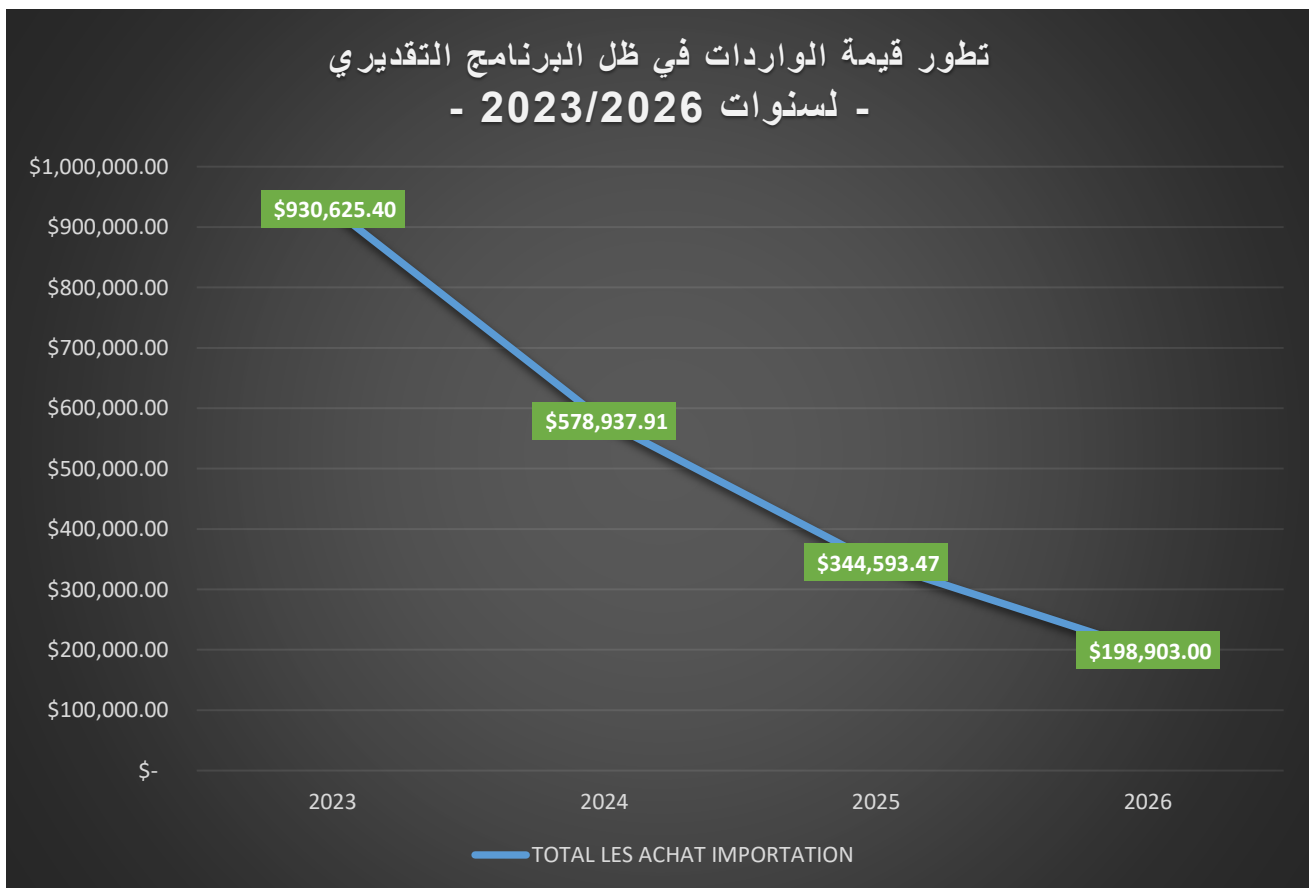
تفسير :

أظهرت نتائج المقابلة الشفوية أن البرنامج التقديري ساهم في ترشيد عمليات الاستيراد وتقليص فاتورة الاستيراد من خلال الحد من الواردات غير الضرورية وتشجيع الاعتماد على الإنتاج

المحلي. ورغم هذه الإيجابيات، واجهت المؤسسة عدة صعوبات مرتبطة بالإجراءات الإدارية وتأخر التمويل وارتفاع التكاليف. كما أكدت المؤسسة ضرورة تحسين فعالية البرنامج عبر تسهيل استيراد المواد الأولية، وتسريع الإجراءات الإدارية من خلال تطوير الرقمنة و دعم الصناعة المحلية

المطلب الثاني : تحليل نتائج الجداول الإحصائية و البيانات

الفرع الأول : تحليل نتائج الجداول الإحصائية و البيانات



تحليل تطور فاتورة الإستيراد :

من خلال البيانات الواردة في المنحنى البياني نلاحظ أن فاتورة الإستيراد عرفت تراجعاً تدريجياً خلال الفترة الممتدة من سنة 2023 إلى سنة 2026 .

ففي نفس السنة 2023 بلغت قيمة الواردات حوالي \$ 930625.40 وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الإستيراد في عدد من الأشهر خاصة شهر جانفي و سبتمبر .

أما سنة 2024 فقد إنخفضت قيمة الواردات إلى \$ 578937.91 ، ففي سنة 2025 إستمر الإنخفاض لتصل قيمة الواردات إلى \$ 344593.47 حيث يظهر المنحنى البياني إتجاه تنازليا واضحا يعكس تراجع الطلب على السلع المستوردة أو شديد إجراءات الإستيراد .

اماسنة 2026 فقد سجلت ادنى قيمة خلال فترة الدراسة و المقدرة ب \$ 198903.00 وهو ما يعكس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة في تقليص فاتورة الإستيراد .

كما يلاحظ من خلال المنحنى البياني وجود تفاوت شهري في قيم الواردات حيث سجلت بعض الاشهر غيابا شبه كلي لعمليات الإستيراد في حين عرف أشهر اخرى إرتفاعا نسبيا .

من خلال ما سبق يمكن القول أن فاتورة الإستيراد عرفت منحنى تنازليا خلال فترة الدراسة الأمر الذي يعكس وجود سياسة تهدف إلى ترشيد الواردات و تقليص النفقات الخارجية وهو ما سيتم تفسير اسبابه و العوامل المؤثرة فيه في الفرع الموالي .

الفرع الثاني : تفسير نتائج الجداول الإحصائية و البيانات

Périod	ACHAT IMPORTATION
janv-23	\$ 130 076,58
févr-23	\$ 54 811,08
mars-23	\$ 12 041,11
avr-23	\$ 186 220,20
mai-23	\$-
juin-23	\$ 61 842,38
juil-23	\$ 55 785,00
août-23	\$ 87 544,50
sept-23	\$ 135 816,21
oct-23	\$ 70 672,14
nov-23	\$ 135 816,21
déc-23	\$-
TOTAL 2023	\$ 930 625,40

Périod	ACHAT IMPORTATION
janv-24	\$ 13 362,00
févr-24	\$ 26 787,13
mars-24	\$ 155 687,52
avr-24	\$-
mai-24	\$ 27 262,80
juin-24	\$-
juil-24	\$-
août-24	\$-
sept-24	\$ 198 283,32
oct-24	\$ 151 555,14
nov-24	\$-
déc-24	\$ 6 000,00
TOTAL 2024	\$ 578 937,91

Périod	ACHAT IMPORTATION
janv-25	\$ 53 265,91
févr-25	\$ 77 867,44
mars-25	\$ 11 767,68
avr-25	\$ 58 393,97
mai-25	\$ 74 848,86
juin-25	\$ 14 546,45
juil-25	\$ 3 945,68
août-25	\$ 17 564,00
sept-25	\$ 16 142,25
oct-25	\$ -
nov-25	\$ -
déc-25	\$ 16 251,22
TOTAL 2025	\$344 593,47

Périod	ACHAT IMPORTATION
janv-26	\$ 60 000,00
févr-26	\$ 114 000,00
mars-26	\$ 5 703,00
avr-26	\$ 19 200,00
mai-26	\$-
juin-26	\$-
juil-26	\$-
août-26	\$-
sept-26	\$-
oct-26	\$-
nov-26	\$-
déc-26	\$-
TOTAL 2026	\$ 198 903,00

\$290 690,32

\$ 53 903,15

\$198 903,00

تفسير نتائج جداول :

من خلال البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول نلاحظ ان فاتورة الإستيراد عرفت تغيرات متفاوتة خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026 ، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بنشاط المؤسسة و إحتياجاتها الإنتاجية .

ففي سنة 2023 سجلت فاتورة الإستيراد أعلى قيمة مقارنة بباقي السنوات الدراسة حيث بلغت 930625.40 \$ ويعود ذلك على قيام المؤسسة بزيادة القدرة الإنتاجية و اليد العاملة و تحويلها إلى مصنع آخر أكبر مساحة ، الأمر الذي استوجب إستيراد كميات معتبرة من المواد الأولية و التجهيزات الضرورية لضمان سير عمليات الإنتاج و تلبية الطلب المتزايد في السوق .

أما سنة 2024 فقد عرفت إنخفاضاً نسبياً في فاتورة الإستيراد مقارنة بسنة 2023 حيث بلغت 578937.91 \$ ويعود ذلك إلى إستقرار عمليات التوسعة التي قامت بها المؤسسة خلال السنة السابقة بالإضافة إلى توفر جزء من الإحتياجات الإنتاجية التي تم إقتنائها مسبقاً مما ساهم في تقليص حجم الواردات مقارنة بسنة 2023 .

وفيما يتعلق بسنة 2025 نلاحظ أنه خلال السداسي الأول إستمرت فاتورة الإستيراد في الإنخفاض ويرجع ذلك إلى إعتداد المؤسسة على المخزون المتوفر لديها إضافة إلى تراجع الحاجة إلى استيراد كميات كبيرة من المواد و التجهيزات بعد استكمال مرحلة التوسعة .

أما خلال السداسي الثاني، فقد سجلت الواردات انخفاضاً أكبر مقارنة بالفترة السابقة، ويعود ذلك إلى جملة من الصعوبات والعراقيل التي واجهتها المؤسسة، من بينها توقيف نشاط البنك لمدة شهرين كاملين (أكتوبر ونوفمبر) من أجل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة بالبرنامج التقديري الخاص بالمتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى توقيف البضائع على مستوى الميناء الجاف.

كما يُعزى هذا الانخفاض إلى اعتماد الدولة لسياسة ترشيد الاستيراد وتطبيق نظام البرنامج التقديري للواردات، بهدف تقليص النفقات الخارجية والتحكم بشكل أفضل في عمليات الاستيراد. وقد رافقت هذه الإجراءات بعض الصعوبات المرتبطة بنقل وتبادل المعلومات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين والوزارات المعنية، خاصة في ظل تطبيق إجراءات تنظيمية جديدة، مما أدى إلى تأخر في معالجة بعض العمليات واستكمال الملفات الإدارية.

وفي سنة 2026 ، سجل السداسي الأول إنخفاضاً واضحاً في قيمة الواردات مقارنة بالسنوات السابقة ويرجع ذلك إلى إستقرار نشاط المؤسسة و تحقيق نوع من التوازن في الإنتاج مما قلل من الحاجة إلى الإستيراد المكثف ، ويرجع ذلك إلى توجه الدولة نحو ترشيد فاتورة الإستيراد من خلال تشديد الرقابة على العمليات الاستيرادية وتقليص أستيراد بعض السلع غير الضرورية مما ساهم في الحد من حجم الواردات .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أن البرنامج التقديري يعد من أهم الآليات التي اعتمدتها الدولة لتنظيم عمليات الاستيراد وترشيد فاتورة الواردات، حيث ساهم في تقليص حجم الاستيراد والحد من استيراد المواد غير الأساسية، مما انعكس إيجاباً على الحفاظ على العملة الصعبة وتشجيع الاعتماد على الإنتاج المحلي.

كما أظهرت الدراسة الميدانية أن تطبيق البرنامج التقديري كان له أثر مباشر على نشاط المؤسسات الإنتاجية، خاصة تلك التي تعتمد على استيراد المواد الأولية وقطع الغيار، إذ فرض إجراءات تنظيمية جديدة مثل الرقمنة وتشديد الرقابة على عمليات التوطين البنكي.

ورغم النتائج الإيجابية المحققة، واجهت المؤسسات عدة عراقيل تمثلت في بطء الإجراءات الإدارية، وتأخر وصول المواد الأولية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي أثر أحياناً على استمرارية النشاط الإنتاجي.

وفي الأخير، خلصت الدراسة إلى أن نجاح البرنامج التقديري يتطلب تحقيق توازن بين ترشيد الاستيراد وضمان تزويد المؤسسات الإنتاجية باحتياجاتها الأساسية، مع ضرورة تحسين الإجراءات الإدارية، وتشجيع الصناعة المحلية، وتوفير بدائل وطنية ذات جودة مناسبة لتعزيز فعالية السياسة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

خاتمة

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، خاصة ارتفاع فاتورة الاستيراد وتأثيرها على ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف، أصبح من الضروري الاعتماد على أساليب حديثة تساعد على التنبؤ الاقتصادي وترشيد الواردات. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ "أثر البرنامج التقديري على تقليص فاتورة الاستيراد في الجزائر"، بهدف إبراز دور البرامج التقديرية في التحكم في حجم الواردات وتحسين فعالية السياسات الاقتصادية.

وقد بينت الدراسة من خلال الجانب النظري أن حجم الواردات يتأثر بعدة متغيرات اقتصادية، أهمها الدخل الوطني، سعر الصرف، والإنتاج المحلي، كما أكدت أهمية النماذج التقديرية في توفير توقعات دقيقة تساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

أما في الجانب التطبيقي، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرنامج التقديري وحجم فاتورة الاستيراد، مما يؤكد مساهمة البرامج التقديرية في تحسين دقة التنبؤ بالواردات والمساعدة على تقليص الضغوط الواقعة على ميزان المدفوعات.

كما توصلت الدراسة إلى قبول فرضيات البحث، وهو ما يعكس أهمية الاعتماد على النماذج القياسية والتقديرية الحديثة في دعم السياسة الاقتصادية وترشيد الاستيراد في الجزائر.

وفي الأخير، توصي الدراسة بضرورة تعزيز استخدام البرامج التقديرية، تطوير الرقمنة والأنظمة المعلوماتية الاقتصادية، وتشجيع الإنتاج المحلي، بما يساهم في التحكم في فاتورة الاستيراد وتحقيق التوازن الاقتصادي.

إختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي تناولت البرنامج التقديري للواردات وأثره على فاتورة الاستيراد، تم التوصل إلى النتائج التالية المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرنامج التقديري للواردات وحجم فاتورة الاستيراد.

النتيجة: تم قبول هذه الفرضية، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي بين البرنامج التقديري للواردات وحجم فاتورة الاستيراد.

الفرضية الثانية: يعتمد حجم الواردات بشكل أساسي على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل الدخل الوطني، سعر الصرف، ومستوى الإنتاج المحلي.

النتيجة: تم قبول هذه الفرضية، إذ بينت النتائج أن هذه المتغيرات الاقتصادية تؤثر بدرجات متفاوتة في حجم الواردات.

الفرضية الثالثة: تساهم النماذج التقديرية في تحسين دقة التنبؤ بالواردات مقارنة بالأساليب التقليدية.

النتيجة: تم قبول الفرضية، حيث أثبتت الدراسة أن استخدام النماذج القياسية والتقديرية يرفع من مستوى الدقة والفعالية في التنبؤ بحجم الواردات المستقبلية.

الفرضية الرابعة: يساهم استخدام البرنامج التقديري للواردات في ترشيد السياسات الاقتصادية وتقليل الضغوط على ميزان المدفوعات.

النتيجة: تم قبول هذه الفرضية، وذلك من خلال ما أظهرته الدراسة من دور البرامج التقديرية في دعم اتخاذ القرار الاقتصادي وتحسين التحكم في فاتورة الاستيراد بما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات.

وعليه، تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضيات المطروحة، مما يبرز أهمية اعتماد البرامج والنماذج التقديرية الحديثة في تحليل وتوقع الواردات، بما يساعد صناع القرار على وضع سياسات اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية.

أبرز النتائج :

النتائج النظرية للدراسة :

من خلال الجانب النظري للدراسة المتعلقة بأثر البرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الاستيراد، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر الواردات من المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات والاحتياطات من العملة الصعبة.
- يرتبط حجم الواردات بعدة متغيرات اقتصادية، أهمها الدخل الوطني، سعر الصرف، مستوى الإنتاج المحلي، وحجم الطلب الداخلي.
- تساهم البرامج والنماذج التقديرية في توفير توقعات مستقبلية دقيقة تساعد على التحكم في تطور الواردات.
- تسمح النماذج القياسية الحديثة بتحليل العلاقات الاقتصادية بطريقة أكثر موضوعية مقارنة بالأساليب التقليدية.
- يؤدي الاعتماد المفرط على الاستيراد إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية.
- يساهم ترشيد الواردات في تحقيق التوازن الاقتصادي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات.
- تعتمد فعالية البرامج التقديرية على دقة البيانات الاقتصادية المستعملة ومدى تحيينها باستمرار.

النتائج التطبيقية للدراسة

من خلال الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي والقياسي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرنامج التقديري للواردات وحجم فاتورة الاستيراد.
- أظهرت نتائج النموذج القياسي أن البرنامج التقديري يساهم في تفسير جزء معتبر من التغيرات الحاصلة في الواردات.
- تبين أن متغيرات مثل الدخل الوطني وسعر الصرف تؤثر بشكل مباشر في حجم الواردات.
- ساهمت النماذج التقديرية في تحسين دقة التنبؤ بحجم الواردات مقارنة بالطرق التقليدية.

- أظهرت الدراسة أن التحكم في الواردات يتطلب التنسيق بين السياسات النقدية والتجارية والإنتاجية.
- أكدت النتائج أن الاعتماد على البرامج التقديرية يساعد السلطات الاقتصادية في اتخاذ قرارات أكثر فعالية لترشيد الاستيراد.
- تبين أن ضعف الإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المستوردة وبالتالي زيادة فاتورة الاستيراد
- التوصيات :

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة اعتماد البرامج التقديرية الحديثة في إعداد سياسات الاستيراد والتخطيط الاقتصادي.
- تحسين جودة البيانات والإحصائيات الاقتصادية لضمان دقة التقديرات المستقبلية.
- تشجيع الإنتاج المحلي وتقوية المؤسسات الوطنية لتقليل الاعتماد على الخارج.
- ترشيد الواردات، خاصة السلع الكمالية وغير الضرورية.
- دعم استخدام النماذج القياسية والإحصائية في تحليل المؤشرات الاقتصادية واتخاذ القرار.
- العمل على استقرار سعر الصرف لما له من تأثير مباشر على فاتورة الاستيراد.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات الاقتصادية والجمركية لضبط عمليات الاستيراد.
- تشجيع البحث العلمي في مجال الاقتصاد القياسي والتنبؤ الاقتصادي.

الآفاق المستقبلية :

تفتح هذه الدراسة المجال أمام العديد من الدراسات المستقبلية، ومن بينها:

- دراسة أثر الرقمنة وتطوير الأنظمة الرقمية في تحسين كفاءة البرامج التقديرية للواردات، من خلال تسهيل جمع ومعالجة البيانات الاقتصادية بدقة وسرعة أكبر، بما يساهم في ترشيد فاتورة الاستيراد وتحسين فعالية اتخاذ القرار الاقتصادي في الجزائر
- دراسة أثر الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في تحسين برامج التنبؤ بالواردات.
- التوسع في دراسة العلاقة بين الواردات ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- إجراء دراسات مقارنة بين عدة دول لمعرفة فعالية البرامج التقديرية في التحكم في الواردات.

- دراسة أثر السياسات الحمائية على تقليص فاتورة الاستيراد.
- تحليل دور الإنتاج المحلي في تحقيق الاكتفاء وتقليل التبعية للأسواق الخارجية.
- تطوير نماذج قياسية أكثر دقة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية العالمية.
- دراسة أثر الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط على الواردات وفاتورة الاستيراد.

وفي الأخير، يتضح أن البرامج التقديرية أصبحت أداة ضرورية لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي وترشيد الواردات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر. وعليه، فإن تطوير هذه البرامج وتعزيز الرقمنة وتحسين جودة البيانات الاقتصادية من شأنه أن يساهم في تقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق قدر أكبر من التوازن والاستقرار الاقتصادي.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب والمجلات

1. سعيد أحسن ، تقنيات التجارة الخارجية ، مطبوعة ، جامعة قسنطينة ، 2019.
2. عبد الكريم كندوز ، الإقتصاد الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الشلف ، 2019.
3. صديقي محمد عفيفي ، التسويق الدولي ، نظم الإستيراد والتصدير ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1973 .
4. عبد القادر البقيرات ، القانون التجاري الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012
5. ليلي اللحياني ، رخص استيراد البضائع و تصديرها في ظل دستورية مبدأ حرية الاستثمار في الجزائر ، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، تيبازة ، 11 ، 2017 ، 1837 2335

أطروحات ومذكرات

6. حجارة ربيعة ، حرية المبادرة في التجارة الخارجية ، مذكرة الماجستير ، جامعة تيزي وزو ، تيزي وزو ، 2007
7. سمير بوعافية ، دراسة اقتصادية وقياسية الإستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2014 ، أطروحة دكتورا ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 .
8. عثي عبد الحميد ، مراحل و إجراءات الإستيراد والتصدير في الجزائر ، مذكرة الماستر ، جامعة غرداية ، غرداية ، 2022
9. عبد الرحيم عبد الإله ، إجراءات الإستيراد دراسة حالة شركة EURL UNITCH UNIED ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بن أحمد 2 ، وهران ، 2024

المقالات والمداخلات

هنية سلخان ، محمد يوسف عمامرة ، 2024 ، دور المنصات الرقمية كآلية الرقابة على التجارة الخارجية في الجزائر : منصة ALGEX ودورها في ضبط الواردات . الملتقى الوطني حول الإقتصاد الرقمي ، جامعة الواد ، الواد .

التشريعات والقوانين

بنك الجزائر ، السياسة النقدية ، تعليمات التوطين البنكي ، الرابط [www.bank – of algeria .dz](http://www.bank-of-algeria.dz) ، تاريخ الإطلاع 2026-04-05 .

وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات ، البرنامج التقديري للإستيراد ، منصة إلكترونية ، الرابط [Mcepe .gov.dz](http://Mcepe.gov.dz) . تاريخ الإطلاع 2026-04-05 .

المديرية العامة للجمارك الجزائر ، دليل الإجراءات الجمركية ، Douane.gov.dz – تاريخ الإطلاع 2026-04-15- 2026

الجزائر ، الامر رقم 59-75 المتضمن القانون التجاري 1975 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 101 ، الصادر بتاريخ ، 19 ديسمبر 1975 ، المعدل والمتمم .

منظمة التجارة العالمية <http://www.wto.org> Trzde facilitation and commercial docunents جنيف ، تاريخ الاطلاع 2026-05-01

المقابلات الشفوية

أولاد بحماني حسين ، مسؤول مصلحة المالية و المحاسبة ب SARL DML PRO ، بتاريخ 2026/04/14 ، مقابلة شخصية

الحاج مسعود يوسف ، محاسب فوترة ب SARL DML PRO ، بتاريخ 2026-04-26 ، مقابلة شخصية

مقابلة شفوية مع بوقريانات محمد ، موضح في مصلحة الموارد البشرية ب SARL DML PRO ، بتاريخ 15-04-2026 ، مقابلة شخصية

مقابلة شفوية مع حاجي صلاح الدين ، مسؤول المشتريات ب SARL DML PRO ، بتاريخ 11-04-2026 ، مقابلة شخصية

المراجع باللغة الأجنبية

- Abekhoukh, S., & Ahmim, F , Protectionism and the automotive sector in Algeria: An analysis of the activity of automobile dealers in the Wilaya of Béjaïa , University of Béjaïa, Algeria
- " Toureche, Z., & Toureche, B. (2023). Documentary credit (processing and domiciliation). *Industrial Economics Review*, 13(1), 81–100.
- Farooqi, A. (2014). ARIMA model building and forecasting on imports and exports of Pakistan. *Pakistan Journal of Statistics and Operation Research*, 10(2), 157–168.
- Vacu & Odhiambo (2020) Vacu, N. P., & Odhiambo, N. M. (2020). The Determinants of Import Demand: A Review of International Literature. *Acta Universitatis Danubius. Œconomica*, 16(5), 101–11

الملاحق

الملحق رقم 1 البرنامج التقديري للواردات fonctionnement السداسي الاول 2026

2/4/26, 11:22 AM fonctionnement.mcepe.gov.dz/request-details/1016969098

 MCEPE

Retour

Informations de la demande

ID de la demande [REDACTED]

Demande S1

Cadre de la demande

Fonctionnement

Date de création 23/01/2026

Statut Traité

AL-BARAKA Banque Algérie

Code: 006 - Agence: 00103

#	Position tarifaire	Sous- position tarifaire	Désignation du produit	État du stock au 30 novembre 2025	Matière en cours de dédouanement	Quantité à importer	Unité	R
1	2710	2710193920	HUILE LIBRIFIANTS	0	0	3200	Litre	-
2	3506	3506101000	SILICON	620	0	830	Unité	-
3	3824	3824999999	PATE THIRMIQUE	0	0	220000	Unité	-
4	3907	3907992000	PEINTURE EN POUDER	22000	0	18000	Unité	-
5	4016	4016939000	JOINT	90000	0	122340	Unité	-
6	4016	4016939000	Joint de connecteur	0	0	40000	Unité	-
7	6805	6805100000	BANDE ABRASSIF	0	0	680	Unité	-
8	7318	7318152900	VIS	400000	0	5186400	Unité	-
9	7318	7318169000	ECROU	0	0	52800	Unité	-
10	7318	7318169000	RONDELLE	0	0	73200	Unité	-
11	7318	7318292000	CLAMP	0	0	240000	Unité	-
12	8003	8003003000	ETAIN	10	0	175	Kg	-
13	8207	8207401000	TARAUD	0	0	180	Unité	-

العربية

18 B 1045794-00/16
dml.pro2016@gmail.com

[+] Déconnexion

https://fonctionnement.mcepe.gov.dz/request-details/1016969098

1/4

2/4/26, 11:22 AM



MCEPE

Fonctionnement

fonctionnement.mcepe.gov.dz/request-details/1016969098

#	Position tarifaire	Sous- position tarifaire	Désignation du produit	État du stock au 30 novembre 2025	Matière en cours de dédouanement	Quantité à importer	Unité	R
14	8207	8207502910	FORET	0	0	850	Unité	-
15	8414	8414511000	DC FAN	0	0	2000	Unité	-
16	8466	8466939000	PIPE	0	0	30	Unité	-
17	8466	8466939000	PISTON	0	0	120	Unité	-
18	8466	8466939000	CRUSIBLE	0	0	6	Unité	-
19	8467	8467991000	LES AXE	0	0	56	Unité	-
20	8467	8467991000	CLE VISSEUSE	0	0	350	Unité	-
21	8467	8467991000	CLAMP	0	0	10	Unité	-
22	8467	8467991000	EJECTEUR	0	0	140	Unité	-
23	8467	8467991000	PINCE	0	0	10	Unité	-
24	8467	8467991000	TETE PISTOLET	0	0	180	Unité	-
25	8504	8504321300	DRIVER AC-DC	340000	0	301000	Unité	-
26	8535	8535401000	SPD	444	0	3200	Unité	-
27	8536	8536909000	DOMINO	141996	0	166000	Unité	-
28	8536	8536909000	GAINE THERM	0	0	1000	Unité	-
29	8536	8536909000	LAMP HOLDER SINGLE	0	0	26000	Unité	-
30	8536	8536909000	PROTECTIVE RING	0	0	8000	Unité	-
31	8536	8536909000	Covert Connecteur PM	0	0	20000	Unité	-
32	8536	8536909000	Covert Connecteur GM	0	0	20000	Unité	-
33	8539	8539510000	LED STRIP	0	0	70000	Unité	-
34	8541	8541410000	PUCE LED	241062	0	581000	Unité	-
35	8541	8541439200	PANNEUX SOLAIRE	3	0	20	Unité	-
36	9032	9032909900	PROTECTION	5	0	13	Unité	-
37	9032	9032909900	TESTER FOUR	5	0	10	Unité	-
38	9405	9405910000	LENTILLE	233118	0	437000	Unité	-

18 B 1045794-00/16
dml.pro2018@gmail.com

<https://fonctionnement.mcepe.gov.dz/request-details/1016969098>

2/4

2/4/26, 11:22 AM



MCEPE

Fonctionnement

fonctionnement.mcepe.gov.dz/request-details/1016969098

#	Position tarifaire	Sous- position tarifaire	Désignation du produit	État du stock au 30 novembre 2025	Matière en cours de dédouanement	Quantité à importer	Unité	R
39	9405	9405920000	CONNECTEUR	0	0	331300	Unité	-
40	9405	9405920000	PRESS ETOUPE	51021	0	170600	Unité	-
41	9405	9405920000	VALVE	0	0	800	Unité	-
42	9405	9405920000	FRONT COVER	0	0	145000	Unité	-
43	9405	9405920000	END CAP	0	0	10000	Unité	-
44	9405	9405920000	PC TUBE	0	0	65000	Unité	-
45	9405	9405920000	LAMP BODY	0	0	12000	Unité	-
46	9405	9405920000	COOLING CASE	0	0	2000	Unité	-
47	9405	9405991000	ANNEAUX	76602	0	385000	Unité	-
48	9405	9405991000	CADRE DE PROJECTEUR	104244	0	1200	Unité	-
49	9405	9405991000	CAPOT	0	0	6400	Unité	-
50	9405	9405991000	SUPPORT DRIVER LUMINAIRE	0	0	7000	Unité	-
51	9405	9405991000	SUPPORT LUMINAIRE	180	0	1900	Unité	-
52	9405	9405991000	DIE CAST BASE	0	0	134000	Unité	-
53	9405	9405991000	PP COVER	0	0	5000	Unité	-
54	9405	9405991000	IRON BASE	0	0	5000	Unité	-
55	9405	9405991000	HANGING CLAMP	0	0	10000	Unité	-
56	9405	9405991000	HOUSING	0	0	13000	Unité	-
57	9405	9405991000	E27 SCREW MOUTH	0	0	12000	Unité	-
58	9405	9405991000	BULB HOLDER	0	0	2000	Unité	-
59	9405	9405991000	ALUMINIUM COOLING	0	0	2000	Unité	-
60	9405	9405991000	Lame de connecteur	0	0	80000	Unité	-
61	9405	9405991000	SUPPORT REFLECTEUR JARDEN	0	0	1000	Unité	-

18 B 1045794-00/16
dml.pro2018@gmail.com

<https://fonctionnement.mcepe.gov.dz/request-details/1016969098>

3/4

2/4/26, 11:22 AM



MCEPE

Fonctionnement

fonctionnement.mcepe.gov.dz/request-details/1016969098

#	Position tarifaire	Sous- position tarifaire	Désignation du produit	État du stock au 30 novembre 2025	Matière en cours de dédouanement	Quantité à importer	Unité	R
62	9405	9405991000	MODULE DE LUMINAIRE	0	0	9000	Unité	-
63	9405	9405991000	SUPPORT POTEAU	0	0	3000	Unité	-
64	9405	9405991000	EMPLACEMENT DRIVER	0	0	3000	Unité	-
65	9405	9405991000	CONNECTEUR MODULES	0	0	3000	Unité	-
66	9405	9405999000	REFLECTEUR	275754	0	393900	Unité	-

18 B 1045794-00/16
dm1.pro2018@gmail.com

<https://fonctionnement.mcepe.gov.dz/request-details/1016969098>

4/4

- الملحق رقم 2 البرنامج التقديري للواردات السداسي الثاني 2025



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات
البرنامج التقديري للسداسي الثاني للاستيراد لسنة 2025

الهاتف: 05.60.95.14.66	16/00-1045794 B 18	رقم السجل التجاري:
بريد الإلكتروني: dml.pro2018@gmail.com	SARL DML PRO	التسمية الاجتماعية للمستورد:
	001816104579452	رقم التعريف الجبائي:
	237 600	القدرة الإنتاجية النظرية:
	187 430	القدرة الإنتاجية الحقيقية:

الرقم	البند التعريفي	البند التعريفي العربي	تعيين المنتج	حالة المعزونات الى غاية 30 جوان 2025	الكمية المطلوبة استيرادها	الوحدة	ملاحظات
1	9405991000	9405	ANNEAUX (SUPPORT LENS)	146 576	247110	قطعة	مادة أولية و لواحق
2	8467991000	8467	CLÉ VISSEUSE 3MM	3 940	1500	قطعة	قطع غيار
3	8467991000	8467	PORTE EMBOUT 3MM	40	20	قطعة	قطع غيار
4	8467991000	8467	TETE VISSEUSE PH2	2 026	500	قطعة	قطع غيار
5	9405991000	9405	CADRE DE PROJECTEUR 3 & 4 LED	5 798	2000	قطعة	مادة أولية و لواحق
6	9405991000	9405	SUPPORT DE PROJECTEUR 3 & 4 LED	3 293	2000	قطعة	مادة أولية و لواحق
7	8003003000	8003	ETAIN	7 459	120000	غرام	مادة أولية و لواحق
8	8466929000	8466	FRAISES 10 MM	2	10	قطعة	قطع غيار
9	9032909900	9032	PROTECTOR THERMOCOUPLE 16*600*600 MM (SILICON NITRIDE)	2	10	قطعة	قطع غيار
10	9032993200	9032	THERMOCOUPLE 16D*500*400 TYPE K	2	6	قطعة	قطع غيار
11	4016939000	4016	JOINT COUVERT CORP 2 & 3 & 4 LED	75 834	88312	قطعة	مادة أولية و لواحق
12	4016939000	4016	JOINT LENTILLE EN VERRE	339 987	315056	قطعة	مادة أولية و لواحق
13	3506101000	3506	SILICONE	200	610000	ملغ	مادة أولية و لواحق
14	8541410000	8541	PUCE LED	172 512	387567	قطعة	مادة أولية و لواحق
15	94059910000	9405	LENTILLE EN VERRE (LENS)	181 232	305710	قطعة	مادة أولية و لواحق
16	9405910000	9405	VERRE DE PROJECTEUR 200W	2 054	1879	قطعة	مادة أولية و لواحق
17	9405920000	9405	PRESS ETOUPE PG7 EN PLASTIQUE (POUR ALPHA)	57 032	98011	قطعة	مادة أولية و لواحق
18	9405999000	9405	REFLECTEUR ALPHA	226 000	258272	قطعة	مادة أولية و لواحق
19	6805100000	6805	BANDE ABRASSIF	125	300	قطعة	قطع غيار
20	8207502910	8207	FORET	180	900	قطعة	قطع غيار
21	8207401000	8207	TARAUD	4	100	قطعة	قطع غيار
22	7318152900	7318	VIS A TETE CYLINDRIQUE HEXAGONALE	2 614 501	2045256	قطعة	مادة أولية و لواحق
23	7318152900	7318	VIS A TETE PLAT PHILLIPS	880 594	1221754	قطعة	مادة أولية و لواحق
24	9405991000	9405	ANNEAUX LED PROJECTEUR	22 394	8298	قطعة	مادة أولية و لواحق
25	9405991000	9405	CADRE DE PROJECTEUR 6 & 8 & 10 LED	5 798	283	قطعة	مادة أولية و لواحق
26	9405991000	9405	SUPPORT LUMINAIRE DE JARDIN 100W/120W	180	622	قطعة	مادة أولية و لواحق
27	9405991000	9405	SUPPORT DE PROJECTEUR 6 & 8 & 10 LED	5 798	299	قطعة	مادة أولية و لواحق
28	8536909000	8536	DOMINO PETIT	445 157	68775	قطعة	مادة أولية و لواحق
29	3824999999	3824	PATE THERMIQUE	181 510	67000	غرام	مادة أولية و لواحق
30	8504403000	8504	DRIVER AC-DC 1800MA 60W AVEC (70CM 3*0,75 CABLE+60CM FIL)	331	2721	قطعة	مادة أولية و لواحق
31	8504403000	8504	DRIVER AC-DC 1800MA 60W SANS CABLE (30CM INPUT,40CM OUTPUT)	6 343	7800	قطعة	مادة أولية و لواحق
32	8504403000	8504	DRIVER AC-DC 100W LUMINAIRE DE JARDIN	90	312	قطعة	مادة أولية و لواحق
33	8504403000	8504	DRIVER AC-DC 120W LUMINAIRE DE JARDIN	90	310	قطعة	مادة أولية و لواحق
34	8504403000	8504	KIT DRIVER ALPHA 150W IMPORTE	38 750	23988	قطعة	مادة أولية و لواحق
35	4016939000	4016	JOINT LUMINAIRE DE JARDIN 100W/120W	409	393	قطعة	مادة أولية و لواحق

مادة أولية و لواحق	قطعة	2500	5 342	JOINT CADRE DE PROJECTEUR 6 & 8 & 10 LED	4016939000	4016	36
مادة أولية و لواحق	قطعة	617	185	LENTILLE EN PC LUMINAIRE DE JARDIN 100W/120W	9405920000	9405	37
مادة أولية و لواحق	قطعة	1455	450	VERRE DE PROJECTEUR 400W	9405910000	9405	38
مادة أولية و لواحق	قطعة	6283	54 410	REFLECTEUR DE PROJECTEUR	9405999000	9405	39
قطع غيار	قطعة	731	474	partie machine (pièces de rechange)	8466949000	8466	40
استثمار	قطعة	1	-	ROTOFIL ÉLECTRIQUE	8467299100	8467	41
قطع غيار	قطعة	1	-	SERVO DRIVE FOR DCM MACHINE	8466949000	8466	42
استثمار	قطعة	1	-	Hydraulic Drilling Machine BZY-25	8462901000	8462	43
استثمار	قطعة	1	-	Tapping machine DK-III	8462901000	8462	44
استثمار	قطعة	1	-	Hydraulic Drilling Machine BZY-20	8462901000	8462	45
استثمار	قطعة	2	-	Tapping machine DK-II	8462901000	8462	46
استثمار	قطعة	1	-	Automatic drilling tapping machine N104	8462901000	8462	47
استثمار	قطعة	1	-	Automatic drilling tapping machine N92	8462901000	8462	48
استثمار	قطعة	1	-	Drilling machine BZY-20	8462901000	8462	49
مادة أولية و لواحق	قطعة	1700	-	BARRES PROFIL	9405991000	9405	50
مادة أولية و لواحق	قطعة	3197	103	SUPPORT DRIVER LUMINAIRE SMD	9405991000	9405	51
مادة أولية و لواحق	قطعة	6734	806	CONNECTEUR ÉTANCHE M15 (MÂLE)	9405920000	9405	52
مادة أولية و لواحق	قطعة	1539	-	DRIVER ELG	8504403000	8504	53
مادة أولية و لواحق	قطعة	1258	555	SPD 10 KV POUR LUMINAIRE SMD	8535401000	8535	54
مادة أولية و لواحق	قطعة	10991	149	LA COLLE	3506101000	3506	55
مادة أولية و لواحق	قطعة	5473	44 610	PUCE LED SMD	8541410000	8541	56
مادة أولية و لواحق	قطعة	2390	-	LENTILLE EN PC POUR MODULE SMD	9405920000	9405	57
مادة أولية و لواحق	قطعة	10000	-	PRESS ÉTOUPÉ PG7 (POUR MODULE)	9405920000	9405	58
مادة أولية و لواحق	قطعة	4921	1 099	ECROU M10	7318169000	7318	59
مادة أولية و لواحق	قطعة	20523	20 477	RONDELLE	7318220000	7318	60
مادة أولية و لواحق	قطعة	5182	448	RODILLE A RESSORT	7318220000	7318	61

تأشير مصالح الوزارة المعنية

أعضاء مدير المؤسسة

2025
مدير النضامين التجارية
ياسين زواوي



الوزارة المعنية : وزارة الطاقة والمناجم / وزارة الصناعة / وزارة الملاحاة / وزارة الصناعة الصيدلانية

- الملحق 3 إختيار بنك التوطن bank EL baraka

Relevé d'identité bancaire
كشف حول الهوية المصرفية

Banque : Banque Al Baraka d'Algérie Code Swift : BRKADZ AL Agence : Rouiba
NIB : 006 00103 303 0363577 05
Monnaie : Dinar Algérien
Nature de compte : Comptes courants commerçants en Dinars
Nom ou raison sociale: SARL DML PRO
Adresse : CITE CHATEUAX ROUGE N° 06 LOC 03 LES EUCALYPTUS Les
Eucalyptus Baraki Alger

Ce relevé est destiné à être remis, sur leur demande, à vos créanciers ou débiteurs appelés à faire inscrire des opérations à votre compte (virement, prélèvement, etc.).
Son utilisation vous garantit le bon enregistrement des opérations en cause et vous évite ainsi des réclamations pour erreurs ou retards d'imputation.

Cachet de la Banque

Banque Al Baraka d'Algérie
Agence Rouiba-103

- الملحق رقم 4 فاتورة إستيراد المواد الأولية

ZHEJIANG ALITE LIGHTING CO., LTD.

Add: 8th Building No.188 East Development Avenue, Taizhou City, Zhejiang, China 311001
Tel: 0086-576-8438-8710 FAX: 0086-571-88110010ALITE@126.COM

COMMERCIAL INVOICE

DATE: 08/02/2013

INVOICE NO: 2011144N

ZHEJIANG ALITE LIGHTING CO., LTD.

ADD: 8TH BUILDING NO.188 EAST DEVELOPMENT AVENUE, TAIZHOUCITY,
ZHEJIANG, CHINA 311001

S.A.R.L. DML PHO

TO: ADD: CHEN VIRA 510 GR PPOURCETABRE 110 DIV 18, KUALA YUTUS, ALGERIE, ALGERIE
N°18-001810457922
TEL: +213 561 551 451

Shipping Marks: LIGHTING ACCESSORIES: CRUCIBLE/ LED DRIVER/ SPARE PARTS
AS PER PROFORMA INVOICE NO.2011144N DATED 12/11/2012. MENTION TO BE INDICATED ON DEFINITIVE COMMERCIAL INVOICE CONTRACT CFR ALGIERS PORT

Item name	Description	Quantity (PCS)	USD Unit Price CFR ALGIERS	Total USD Amount
LIGHTING ACCESSORIES	304 Stainless Steel Phillips Screw 3*8	80,000	\$0.010	\$800.00
	M4*16 Stain Steel Hex Socket Screw	11,000	\$0.067	\$737.00
	M4*14 Stain Steel Hex Socket Screw	148,200	\$0.067	\$1,000.00
	M10*25 Stain Steel Hex Socket Screw	40,000	\$0.040	\$1,600.00
	M10*25 Stain Steel Hex Head Screw	410,000	\$0.003	\$1,230.00
	M4*8 Philips Pan Head	10,500	\$0.003	\$31.50
	130W Ind PCB SMD Reflector	150	\$1.400	\$210.00
	130W Ind PCB SMD Reflector	150	\$1.400	\$210.00
	UFO Housing 100W/120W	180	\$5.000	\$900.00
	Pressing bit M2.5	500	\$0.133	\$66.50
Splicing bit M3	300	\$0.800	\$240.00	
1mm Rubber	40,000	\$0.070	\$2,800.00	
Reset Light Housing Cover Rubber 235*100*5mm (for 130W)	20,000	\$0.040	\$800.00	
Color Guard PG17 Black Color	36,000	\$0.041	\$1,476.00	
B. Tower Rintara & Wagon	40,000	\$0.007	\$280.00	
M4*8 Stain Steel Hex Socket Screw	80,000	\$0.007	\$560.00	
LED DRIVER	(130W/50T) DRIVER AC-DC 180MA 5/0W (Input: 15cm blue brown wire; Output: 227*25cm black blue wire) with PVC 3*0.35*5mm, Domino 2 port	10,000	\$4.840	\$48,400.00
	LED support Ø7*10mm	6,000	\$0.080	\$480.00
	Reflector Ø10*10mm	4,000	\$0.233	\$932.00
	Frame 52*53*16mm	250	\$3.000	\$750.00
	Support 54*14*12*2mm	250	\$0.130	\$32.50
	Support 85*42*2mm	250	\$0.130	\$32.50
	Color 10*13*14mm 40W	250	\$1.800	\$450.00
	Thermal Pad	150	\$3.000	\$450.00
	Electrical Clogging Indicator BT001E1	1	\$240.000	\$240.00
	LED support Ø7*10mm	4	\$3.600	\$14.40
LIGHTING ACCESSORIES	EPONY GUN HEAD	20	\$1.400	\$28.00
	The Inner Ceramic Plunger Head 100	30	\$18.000	\$540.00
	The Inner Ceramic Plunger Head 110	40	\$19.000	\$760.00
	The Inner Ceramic Plunger Head 90	40	\$19.000	\$760.00
	Handing Bolt 100*250mm p40	800	\$1.450	\$1,160.00
	spiral tap M10	70	\$3.240	\$226.80
	spiral tap M12	70	\$3.100	\$217.00
	spiral tap M8	70	\$1.540	\$107.80
	Automatic Nail Filling Gun Electric Screw driver	5	\$110.000	\$550.00
	Steel Screw driver Bit	300	\$1.750	\$525.00
SPARE PARTS	Manual spray gun	4	\$30.000	\$120.00
	Plunger identification pump	1	\$250.000	\$250.00
	door limit switch	4	\$28.400	\$113.60
	Manual product recovery clamping	1	\$20.000	\$20.00
	Electric Rotary Tool	4	\$2.100	\$8.40
	Water Timing Belt HTD 600-4M	4	\$3.800	\$15.20
	Rubber Timing Belt HTD 616-4M	4	\$3.800	\$15.20
	Ø6xL 235*25mm Rotary clamping device	4	\$11.450	\$45.80
	Pneumatic standard cylinder	4	\$14.800	\$59.20
	Rotary clamping cylinder	4	\$28.500	\$114.00
LIGHTING ACCESSORIES	UFO Support bracket Ø35 from housing 3/4 Hexagonal 20mm	1,000	\$4.000	\$4,000.00
	Driver cable 2*1 (0.04M) 3x-M PVC	14,000	\$0.100	\$1,400.00
	ER Collar ER-20 6 mm	9	\$1.950	\$17.55
	ER Collar ER-20 4 mm	13	\$1.950	\$25.35
	Flange 100mm with no-dilation	1	\$1,678.000	\$1,678.00
	Flange 110mm with no-dilation	2	\$1,678.000	\$3,356.00
	Black Plate with no-dilation	1	\$1,678.000	\$1,678.00
	Drilling machine spare parts	1	\$2,262.804	\$2,262.80
	Crucible 41513*600	1	\$2,500.000	\$2,500.00
	Crucible 41540*1040	1	\$2,500.000	\$2,500.00
SPARE PARTS	Copper inlet	180	\$4.250	\$765.00
	Drilling machine parts	1	\$5,131.246	\$5,131.25
	Silicone High Torch	1,200	\$1.750	\$2,100.00
	TOTAL CFR ALGIERS			
	\$114,607.74			

SAY TOTAL US DOLLARS ONE HUNDRED AND FOURTEEN THOUSAND SIX HUNDRED AND SIXTY-SEVEN AND SEVENTY-FOUR ONLY

Note 01: FREIGHT FROM YANTIAN SEA PORT, CHINA TO ALGIERS SEA PORT, ALGERIA 1200G * 41015

Note 02: THERE ARE 17 CARTONS OF GIFTS COPY 805

PAYMENT TERM: 100% DA 120DAYS FROM BL DATE.
SHIPPING PORT: YANTIAN SEA PORT, CHINA
DESTINATION PORT: ALGIERS SEA PORT, ALGERIA
DELIVERY TIME: WITHIN 15 WORKING DAYS
ORIGIN OF GOODS: CHINA

浙江爱丽特照明有限公司
ZHEJIANG ALITE LIGHTING CO., LTD.

陈宏伟

ZHEJIANG ALITE LIGHTING CO., LTD.

Add: 8th Building, No.188 East Development Avenue, Taizhou City, Zhejiang, China 318001
Tel: 0086-576-8820-8210

PROFORMA INVOICE

PI No: 250423ASN
Date: April 23th, 2025

Buyer: SARL DML PRO

Add: CHERARBA SUD GR PROPETAIRE 210 DIV 08, EUCALYPTUS, ALGER, ALGERIE

Tel: +213 560 951 451 NIF: 001816104579452

1. This Proforma Invoice is hereby mutually confirmed, terms and conditions as follows:

Name of Commodity,Specification	Quantity	Unit Price	Total Value
	(pcs)	FOB ZHONGSHAN	
LIGHTING ACCESSORIES			
Lens Holder	116 000	\$0,0990	\$11 484,0000
Street light Housing Cover Rubber 235*100*5mm (for 150W)	42 000	\$0,1026	\$4 309,2000
Lens Rubber	9 000	\$0,0735	\$661,5000
Set Glass Lens (Lens & Rubber)	126 000	\$0,4080	\$51 408,0000
Cable Gland PG7 Black Color	24 000	\$0,0430	\$1 032,0000
Reflector thickness 0.35mm	120 000	\$0,0465	\$5 580,0000
M4*6 Stain Steel Flat Head Screw	600 000	\$0,0027	\$1 620,0000
M10*25 Stain Steel Hex Socket Screw	90 000	\$0,0500	\$4 500,0000
M4*14 Stain Steel Hex Socket Screw	280 000	\$0,0071	\$1 988,0000
M4*8 Stain Steel Hex Socket Screw	400 000	\$0,0071	\$2 840,0000
M3*8 Stain Steel phillips head Screw	12 300	\$0,0020	\$24,6000
M4*10 HEXAGONAL CYLINDRICAL HEAD SCREW	8 000	\$0,0070	\$56,0000
M4*16 HEXAGONAL CYLINDRICAL HEAD SCREW	4 000	\$0,0070	\$28,0000
M4*20 HEXAGONAL CYLINDRICAL HEAD SCREW	12 000	\$0,0080	\$96,0000
Floodlight ACCESSORIES			
150W and 200W Flood light for Modle A			
Frame 420*316*10mm	2 000	\$1,9800	\$3 960,0000
Support	2 000	\$0,8588	\$1 717,6000
Glass 395*293*4mm print 200W	1 000	\$1,6680	\$1 668,0000
SPARE PARTS			
3MM SCREWDRIVER WRENCH	1 500	\$0,1450	\$217,5000
3MM BIT HOLDER	100	\$0,2180	\$21,8000
PH2 SCREWDRIVER HEAD	500	\$0,2180	\$109,0000
10 MM CUTTERS (D10*50L*130L*4F)	50	\$22,6500	\$1 132,5000
ABRASIVE BELT 100*2500 P40	50	\$1,4730	\$73,6500
ABRASIVE BELT 150*2500 P41	50	\$2,2000	\$110,0000
2.5 mm drill bit	300	\$0,1450	\$43,5000
3.5 mm drill bit	500	\$0,2000	\$100,0000
10.25 mm drill bit (actual 10.3mm)	20	\$1,7820	\$35,6400
6.75 mm drill bit (actual 6.7mm)	30	\$0,6730	\$20,1900
TAP M 12 MM * 100	20	\$3,9090	\$78,1800
TAP M 08 MM	50	\$1,8730	\$93,6500
THERMOCOUPLE PROTECTOR 16*600*600 MM (SILICON NITRIDE)	10	\$46,6670	\$466,6700
THERMOCOUPLE 16D*500*400 TYPE K	6	\$19,3300	\$115,9800
Soldering wire Sn99,3 Cu 0,7 1,0 mm	60	\$51,8180	\$3 109,0800
SILICONE HIGH TECK	2 500	\$1,7000	\$4 250,0000
TOTAL:	1 854 046		\$102 950,24

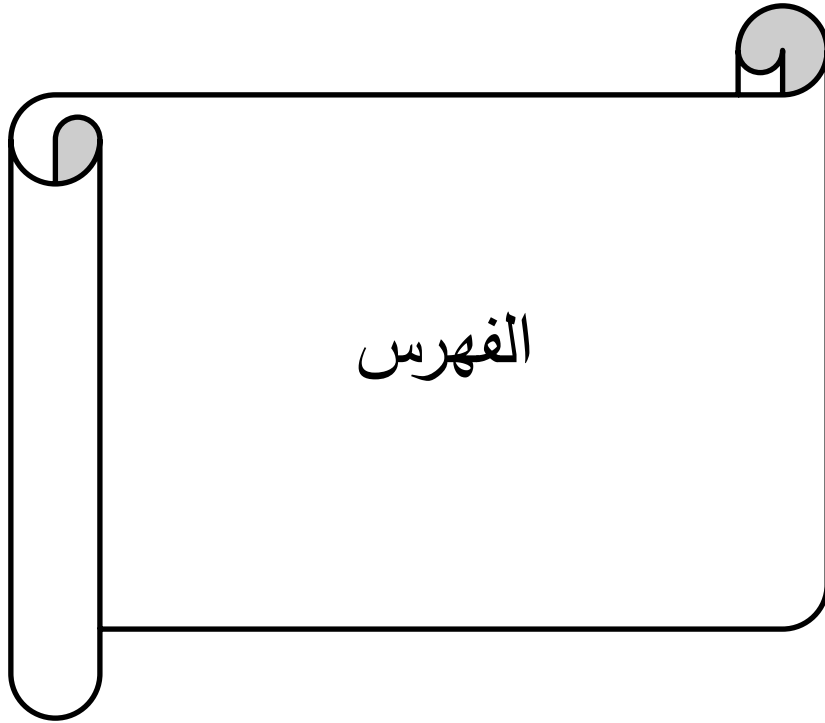
2. Consignee and Insurance: SARL DML PRO

3. Remark: Take care to maintain quality.

4. Port of Shipment: ZHONGSHAN ; Port of Destination: ALGIERS

5. Delivery Time: MAY. 30th, 2025

6. Terms of Payment: 100% D/A 120 DAYS FROM BL DATE



العنوان	الصفحة
الملخص	I
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لأثر البرنامج التطبيقي على تقليص فاتورة الإستيراد	
تمهيد	2
المبحث الاول : الأدبيات النظرية لأثر البرنامج التطبيقي للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد	3
المطلب الأول : عموميات التجارة الخارجية	3
الفرع الاول : مفهوم التجارة الخارجية	3
الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية	4
الفرع الثالث : أهمية التجارة الخارجية	5
المطلب الثاني : ماهية البرنامج التقديري	5
الفرع الأول : تعريف البرنامج التقديري	5
الفرع الثاني : أهداف البرنامج التقديري	6

	و أهميته في التجارة الخارجية
7	الفرع الثالث : الإطار القانوني و التنظيمي للبرنامج التقديري للإستيراد
8	المطلب الثالث : عموميات حول الإستيراد و فاتورة الإستيراد
8	الفرع الأول : ماهية الإستيراد
11	الفرع الثاني : ماهية فاتورة الإستيراد
13	الفرع الثالث : الإطار القانوني و التنظيمي للإستيراد في الجزائر
15	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية لأثر البرنامج التطبيقي للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد
15	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية
18	المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الاجنبية
22	المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسة السابقة
24	خلاصة
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للبرنامج التقديري للواردات على تقليص فاتورة الإستيراد	
27	تمهيد
28	المبحث الاول : الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة
28	المطلب الاول : الطريقة المتبعة في الدراسة
28	الفرع الاول : مجتمع وعينة الدراسة
30	المطلب الثاني : طريقة جمع معطيات الدراسة و الادوات المستعملة
30	الفرع الاول : طريقة جمع معطيات الدراسة

31	الفرع الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة
35	المبحث الثاني : تحليل النتائج وتفسيرها
35	المطلب الاول : تحليل وتفسير نتائج المقابلة الشفوية
35	الفرع الاول : تحليل و تفسير نتائج المقابلة الشفوية
39	المطلب الثاني : تحليل وتفسير نتائج الجداول الإحصائية و البيانات
39	الفرع الأول : تحليل نتائج الجداول الإحصائية و البيانات
41	الفرع الثاني : تفسير نتائج الجداول الإحصائية و البيانات
44	خلاصة
46	الخاتمة
53	المراجع
57	قائمة الملاحق